منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

٣٤م/٤

الاستراتيجية المتوسطة الأجل

٣٤م/٤

الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

Published in 2008
by the United Nations Educational,
Scientific and Cultural Organization
7, place de Fontenoy, 75352 PARIS 07 SP

Composed and printed in the workshops
of UNESCO - 34 C/4 (CLD-8.8)

© UNESCO 2008
Printed in France

نشر في عام ٢٠٠٨
بواسطة منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة
٧، ساحة فونتنوا، ٧٥٣٥٢ باريس ٠٧ SP

نضد وطبع في ورش اليونسكو ٣٤م/٤ *(CLD-8.8)*

© اليونسكو ٢٠٠٨
طبع في فرنسا

جدول المحتويات

مقدمة المدير العام ٥

ألف – أولاً – رسالة اليونسكو..... ٧

ألف – ثانياً – الأولويات ٨

ألف – ثالثاً – التحديات والفرص العالمية أمام عمل اليونسكو..... ١١

باء – أولاً – السمات البرنامجية الرئيسية للاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨–٢٠١٣..... ١٦

باء – ثانياً – الأهداف الشاملة والأهداف الاستراتيجية للبرنامج ١٧

الهدف الشامل الأول:
تأمين التعليم الجيد للجميع والتعلم مدى الحياة..... ١٧

الهدف الاستراتيجي الأول للبرنامج:
تعزيز دور اليونسكو القيادي والتنسيقي العالمي لبرنامج التعليم للجميع ودعم القيادة الوطنية لصالح التعليم للجميع..... ١٨

الهدف الاستراتيجي الثاني للبرنامج:
استحداث السياسات والقدرات والأدوات التي تؤمن التعليم للجميع والتعلم مدى الحياة، وتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة .....

الهدف الشامل الثاني:
تسخير المعارف والسياسات العلمية لأغراض التنمية المستدامة..... ٢٠

الهدف الاستراتيجي الثالث للبرنامج:
تسخير المعارف العلمية لصالح البيئة وإدارة الموارد الطبيعية..... ٢١

الهدف الاستراتيجي الرابع للبرنامج:
تعزيز السياسات وبناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار..... ٢٢

الهدف الاستراتيجي الخامس للبرنامج:
الإسهام في الاستعداد لمواجهة الكوارث وتخفيف آثارها..... ٢٢

الهدف الشامل الثالث:
مواجهة التحديات الاجتماعية والأخلاقية المستجدة..... ٢٣

الهدف الاستراتيجي السادس للبرنامج:
تعزيز المبادئ والممارسات والمعايير الأخلاقية ذات الأهمية بالنسبة للتنمية العلمية والتكنولوجية..... ٢٤

الهدف الاستراتيجي السابع للبرنامج: تعزيز الروابط بين البحوث والسياسات فيما يخص التحولات الاجتماعية ٢٥

الهدف الاستراتيجي الثامن للبرنامج:
تشجيع البحوث بشأن القضايا الأخلاقية والاجتماعية الهامة المستجدة..... ٢٥

الهدف الشامل الرابع:
تعزيز التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات وثقافة السلام ٢٦

الهدف الاستراتيجي التاسع للبرنامج:
تعزيز إسهام الثقافة في التنمية المستدامة..... ٢٧

الهدف الاستراتيجي العاشر للبرنامج:
إبراز أهمية التبادل والحوار بين الثقافات في تحقيق التماسك الاجتماعي والمصالحة من أجل تنمية ثقافة السلام..... ٢٨

الهدف الاستراتيجي الحادي عشر للبرنامج:
حماية التراث الثقافي وتعزيزه على نحو مستدام..... ٣٠

الهدف الشامل الخامس:
بناء مجتمعات معرفة استيعابية من خلال المعلومات والاتصال ٣٠

الهدف الاستراتيجي الثاني عشر للبرنامج:
زيادة فرص الانتفاع الشامل بالمعلومات والمعرفة..... ٣١

الهدف الاستراتيجي الثالث عشر للبرنامج:
تشجيع وسائل الإعلام وبنى المعلومات التعددية والحرة والمستقلة ٣٢

الهدف الاستراتيجي الرابع عشر للبرنامج:
تقديم الدعم، من خلال مجالات اختصاص اليونسكو، إلى البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاع
وما بعد الكوارث ٣٣

جيم – أولاً – إدارة ترمي إلى التأثير..... ٣٥

جيم – ثانياً – الأطراف المعنية والشركاء والشراكات..... ٣٨

جيم – ثالثاً – إبراز صورة اليونسكو وإعلام الجمهور..... ٤٠

الإطار ١: بيان رسالة اليونسكو ٧

الإطار ٢: الأولوية لافريقيا..... ٩

الإطار ٣: الأولوية للمساواة بين الجنسين..... ١٠

الإطار ٤: التحديات المطروحة أمام اليونسكو في عصر العولمة ١١

الإطار ٥: المسؤوليات القيادية العالمية لليونسكو..... ١٢

الإطار ٦: المطبوعات المتعلقة بتحديد المؤشرات المرجعية وبالرصد التي صدرت في الفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧ (٣١م/٤) وفي فترات سابقة ١٢

الإطار ٧: جمع بيانات موثوق بها – أساس لرسم سياسات قائمة على البيّنات..... ١٣

الإطار ٨: آفاق إصلاح الأمم المتحدة..... ١٤

الإطار ٩: اللغات والتعدد اللغوي ٢٩

الإطار ١٠: المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ٣٦

مقدمـــة
المديـر العـــام

كان الإجماع على اعتماد الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (٣٤م/٤) بموجب القرار ٣٤م/١ من أبرز أحداث الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر العام.

ويشرفني أن أعرض على الدول الأعضاء هذه الاستراتيجية المتوسطة الأجل التي تبيّن الرؤية الاستراتيجية والإطار البرنامجي لأنشطة اليونسكو خلال السنوات الست المقبلة في جميع مجالات اختصاصها على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. ويسرني أن أشير إلى أن الدول الأعضاء قد أقرت على نطاق واسع بجودة الاستراتيجية من حيث المضمون ويسر القراءة والبنية المبسطة والإيجاز.

وتنتظم بنية الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة حول بيان رسالة اليونسكو التالي الذي يركّز على الموضوعات والمجالات التي تستطيع اليونسكو أن تحدث فيها تأثيراً ملموساً من خلال أنشطة هادفة واستراتيجية: "تسهم اليونسكو، بوصفها وكالة متخصصة تنتمي لمنظومة الأمم المتحدة، في بناء السلام، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وإقامة حوار بين الثقافات من خلال التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات".

وتولي الاستراتيجية أولوية عامة لافريقيا وللمساواة بين الجنسين. والأنشطة التي سيضطلع بها لصالح افريقيا ستراعي الأولويات التي تقررها افريقيا نفسها عن طريق الاتحاد الافريقي وبرنامجه "الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد)". أما التركيز المنصب على المساواة بين الجنسين فإنه يمثل استجابة للالتزام القوي الذي أولاه قادة العالم لهذه القضية إبان مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وللمقترحات اللاحقة التي صدرت عن جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة.

وطوال الفترة التي تغطيها الوثيقة ٣٤م/٤، ستعوّل المنظمة على اختصاصاتها الأساسية من أجل الإسهام في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وتتمثل الميزة النسبية التي تتمتع بها اليونسكو داخل منظومة الأمم المتحدة في قدرتها على الاستجابة للمشكلات المعاصرة المعقدة بطريقة شاملة وسديدة، متبعة في ذلك نهجاً مشتركاً بين القطاعات وجامعاً بين التخصصات.

ولذا فإن بنية الاستراتيجية المتوسطة الأجل تنتظم حول خمسة أهداف شاملة تخص برنامج المنظمة بأسرها، وقد حددت هذه الأهداف لمواجهة تحديات عالمية معينة تناظر الاختصاصات الأساسية لليونسكو ضمن المنظومة المتعددة الأطراف:

- تأمين التعليم الجيد للجميع والتعلّم مدى الحياة؛
- تسخير المعارف والسياسات العلمية لأغراض التنمية المستدامة؛
- مواجهة التحديات الاجتماعية والأخلاقية المستجدة؛
- تعزيز التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات وثقافة السلام؛
- بناء مجتمعات معرفة استيعابية من خلال المعلومات والاتصال.

ثم يأتي أربعة عشر هدفاً استراتيجياً للبرنامج لتبيّن سبل تحقيق كل هدف شامل بحسب الموضوعات ومن خلال الأنشطة القطاعية و/أو المشتركة بين القطاعات.

ويقترن كل هدف من هذه الأهداف الشاملة والأهداف الاستراتيجية للبرنامج بعدد محدد من الإنجازات المنشودة الواقعية والقابلة للقياس والمختارة من منظور استراتيجي. وتوفر هذه الإنجازات المنشودة المدخل إلى نهج اليونسكو للإدارة المستندة إلى النتائج، الذي يبدأ بالوثيقة ٣٤م/٤ ليتواصل في وثيقة البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٣٤م/٥) التي تتضمن نتائج منشودة أداء ومؤشرات مرجعية.

ولا يمثل التركيز على الإدارة المستندة إلى النتائج إلا جانبا من فصل خاص معنون "إدارة ترمي إلى التأثير". فهذا الفصل يتناول أيضا جوانب رئيسية أخرى للإدارة الحديثة الفعالة، مثل التقييم، وسياسة الموارد البشرية، والمساءلة والشفافية، والعلاقة بين الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية. ويؤكد ذلك أهمية العمل على زيادة فعالية منظمتنا وجعلها أكثر خضوعا للمساءلة، وهو أمر أعطيته الأولوية وسأظل أعطيه الأولوية طوال مدة ولايتي كمدير عام لليونسكو.

وخريطة الطريق المبينة في هذه الوثيقة يجب أن تترجم إلى ثلاث وثائق متتالية للبرنامج والميزانية، تبدأ بالوثيقة ٣٤م/٥. والربط بين الوثيقتين م/٥ و م/٤ أمر يتسم بأهمية قصوى،

لأن وثيقة م/ ٤ بلا وثيقة م/ ٥ هي أشبه بسفينة بلا خرائط ملاحية وبوصلة.

كما أود أن أنوه بأن هذه الاستراتيجية المتوسطة الأجل تستجيب في جميع ما تتضمنه من أهداف شاملة وأهداف استراتيجية للبرنامج لمقتضيات إصلاح منظومة الأمم المتحدة، كما تسهم على نحو ملموس في «توحيد الأداء» على مستوى منظومة الأمم المتحدة من خلال عمليات البرمجة القطرية المشتركة. واليونسكو ملتزمة بالإسهام بطريقة بناءة في هذه الجهود على الصعيدين العالمي والقطري. ويتجلى ذلك بوضوح في مختلف الأهداف الشاملة والأهداف الاستراتيجية للبرنامج.

والمستوى القطري هو الساحة الرئيسية التي سيتم فيها إثبات فعالية الأنشطة والنتائج، ومدى توافقها مع الأولويات القطرية، ومدى تواؤمها مع أنشطة المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومع أنشطة الجهات المانحة الأخرى. وسيتعين على اليونسكو – في مجالات اختصاصها – أن تضطلع بدور قيادي على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري في إطار الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. كما سيتعين عليها أن تشارك في عمليات البرمجة القطرية المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة وفي استراتيجيات المساعدة المشتركة الأوسع نطاقاً التي تتبعها الجهات المانحة الخارجية. ومن شأن استعراض استراتيجية اليونسكو الرامية إلى تحقيق اللامركزية، الذي بدأته مؤخراً، أن يفضي إلى تعزيز دور اليونسكو وإسهامها في عمليات إصلاح منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

وتمثل الموارد عنصراً بالغ الأهمية لترجمة الاستراتيجية إلى واقع ملموس، بما في ذلك الالتزامات التي سيتعين الوفاء بها على الصعيد القطري في سياق إصلاح الأمم المتحدة. وإذا ما أريد لليونسكو أن تنجح في أداء رسالتها، فعلى الحكومات أن تنظر في تزويد المنظمة، في إطار دورات البرنامج والميزانية الثلاث للفترة المتوسطة الأجل، بموارد تتناسب مع حجم المهام التي أمامنا. وسيجري تحقيق أهداف الاستراتيجية المتوسطة الأجل وفقاً لعملية متطورة تتضمن أنشطة مستمرة للرصد والاستعراض. وتبشر هذه العملية في الحقيقة بمرحلة جديدة تماماً من عملية إصلاح المنظمة. ومن دواعي سروري أن المؤتمر العام قد وافق على اقتراحي أن تكون هذه الاستراتيجية المتوسطة الأجل استراتيجية قابلة للتطوير يتسنى للمؤتمر العام أن يراجعها كل عامين من أجل مراعاة:

- التطورات المستجدة على الصعيدين الدولي والإقليمي في مجالات اختصاص المنظمة؛
- مقتضيات إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما على الصعيد القطري في إطار سياسة "توحيد الأداء"؛
- نتائج وإنجازات أنشطة البرنامج، بالاستناد إلى نتائج عمليات التقييم وأنشطة الرصد المنتظم؛
- عمليات إعادة الهيكلة الداخلية وعمليات الإصلاح وإعادة التوجيه القطاعية؛
- العوامل الحرجة الأخرى التي يمكن أن تعرّض تحقيق الإنجازات المنشودة للخطر.

وفي الختام، يسعدني أن أنوه بأن عملية إعداد وثيقة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونسكو كانت عملية جامعة أسهمت فيها البلدان، والمناطق، واللجان الوطنية، والشركاء الآخرون إسهاماً كبيراً. وإن طرح الاستراتيجية بهذه الصورة الواسعة على كل الأطراف المعنية باليونسكو، وفي الواقع على "أسرة" اليونسكو برمتها، وإشراك هذه الأطراف في وضعها وتأمين تبنيها لها مسألة لها أهميتها الحيوية لمستقبل المنظمة. وسيتحتم على اليونسكو أن تضمن استدامة هذه العملية التشاركية وإثرائها خلال جميع مراحل تنفيذ الوثيقة ٣٤م/ ٤.

إن التحديات التي تواجهها اليونسكو اليوم هي تحديات خارجية وداخلية معا. فهي تشمل الحاجة الماسة إلى إصلاح المنظومة المتعددة الأطراف، بالإضافة إلى التدابير التي ينبغي أن تتخذها المنظمة لتأكيد مصداقيتها وفعاليتها. وقد يبدو اجتماع هذه التحديات أمرا هائلا. بيد إنني على ثقة بأن بمقدورنا من خلال العمل المتضافر لا أن نواجه هذه التحديات فحسب، بل أن نرسم أيضا معالم يونسكو مهيئة بصورة أفضل بكثير للاستجابة لاحتياجات القرن الحادي والعشرين.

باريس، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧

كويشيرو ماتسورا

ألف – أولاً

رسالة اليونسكو

١ – **لا يزال الميثاق التأسيسي لليونسكو**، بعد مرور ستين عاماً على اعتماده، **صالحاً وملائماً** سواء من حيث المهام الأساسية التي يتعين أداؤها عن طريق التعاون الدولي أو من حيث تزايد الطلب على الخدمات التي تؤديها المنظمة في مجالات اختصاصها، وهي التربية، والعلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، والثقافة، والاتصال والمعلومات. كما أن الأهداف التي أنشئت اليونسكو من أجلها لا تزال صالحة على الرغم من التطور المستمر للسياق الذي تنفذ فيه الرسالة التأسيسية، ومن التطور المستمر بالتالي لأولويات العمل. فقد ترسخت اليوم بعض الاتجاهات التي كانت لا تزال وليدة وقت تأسيس المنظمة، على حين طرأ تحوّل في مجرى بعضها الآخر. ويظل **بناء حصون السلام في عقول البشر**، تلك الرؤية السامية المكرسة في ديباجة الميثاق التأسيسي، مسعى رئيسياً للمنظمة. ومن ثم يجب أن تواصل اليونسكو السعي بلا هوادة، في جميع أنشطتها، إلى إحلال **ثقافة السلام** وإلى تنمية وتعميق **التفاهم والمصالحة والحوار**.

٢ – **المبادئ والقيم**: توفر اليونسكو منبراً يمكن التصدي في إطاره للتحديات العالمية التي تواجهها البشرية، على أساس من المساواة بين الدول الأعضاء. ولما كانت اليونسكو قد تأسست على **مبادئ** العالمية والتنوّع والكرامة، فإنها تسترشد في عملها **بقيم مشتركة** بين الجميع، مثل العدالة والتضامن والتسامح والتقاسم والإنصاف واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة، والتنوع الثقافي والتعددية والمبادئ الديمقراطية.

٣ – **بيان رسالة اليونسكو**: سوف تعمل اليونسكو بلا كلل، لدى تنفيذ تفويضها، على توطيد أركان السلام، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان التي تدعم بعضها بعضاً، إسهاماً في القضاء على الفقر وتعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات. ويحدد **بيان رسالة المنظمة** التالي **التوجه الاستراتيجي** لليونسكو:

الإطـــار ١

بيان رسالة اليونسكو

تسهم اليونسكو، بوصفها وكالة متخصصة تنتمي لمنظومة الأمم المتحدة، في بناء السلام، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وإقامة حوار بين الثقافات، من خلال التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات.

٤ – **الوظائف**: ستؤدي اليونسكو هذه الرسالة، من خلال الاضطلاع **بوظائفها الخمس المقررة** التي تخدم بها المجتمع الدولي بوصفها: (١) مختبراً للأفكار؛ و(٢) هيئة تقنينية؛ و(٣) مركزاً لتبادل المعلومات؛ و(٤) هيئة لبناء قدرات الدول الأعضاء في مجالات اختصاص اليونسكو؛ و(٥) عاملاً حفّازاً للتعاون الدولي. وهذه الوظائف الأساسية وطرائق الاضطلاع بها يمكن أن تتطور، ولسوف تتطور، من أجل الاستجابة لتبدل الظروف، ويشمل ذلك اللجوء بقدر متزايد إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع الميادين.

الأولويات

٥ – ستولي اليونسكو **الأولوية لافريقيا** ولتحقيق **المساواة بين الجنسين** في جميع مجالات اختصاصها طوال فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. كما يعتزم القيام **بأنشطة محددة** تستهدف الفئات ذات الأولوية ومجموعات البلدان التالية:

- **الشباب**، وذلك بغية التصدي على وجه الخصوص للعنف في صفوف الشباب ولغيره من القضايا التي تؤثر على حسن أحوالهم في جميع أرجاء العالم، ولا سيما احتياجات الشباب في المناطق الريفية والفئات المهمشة والشباب العاطلين عن العمل؛

- **وأقل البلدان نمواً**، بما يتفق مع نتائج الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض برنامج عمل بروكسل، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦؛

- **والدول الجزرية الصغيرة النامية**، بما يتفق مع إعلان موريشيوس واستراتيجية موريشيوس، ومن خلال تطوير نهج كلي وجامع للتخصصات، ومع مراعاة نتائج أحدث تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ المعنون «تقييم تغير المناخ لعام ٢٠٠٧: آثار تغير المناخ وأشكال التكيف معه ومدى التأثر به» (١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧).

وانطلاقاً من مهمتها الأخلاقية، ستواصل المنظمة استجابتها على سبيل الأولوية لاحتياجات الفئات المحرومة والمستبعدة، ولاحتياجات الشرائح الاجتماعية الأشد ضعفاً، بما فيها الشعوب الأصلية. وستركّز اليونسكو جهودها ونشاطها، لا سيما على المستوى الإقليمي والقطري، على الجماعات الأكثر احتياجاً.

٦ – وستتبع المنظمة بوجه عام في جميع مجالات اختصاصها **نهجاً قائماً على حقوق الإنسان** في مجال البرمجة.

٧ – **الأولوية لافريقيا**: ستترجم الأولوية الممنوحة **لافريقيا** ولتنميتها إلى أنشطة عملية في جميع مجالات اختصاص اليونسكو، من خلال آلية للتنسيق والرصد. وينبغي أن تظهر هذه الأولوية في الوثائق م/٥ كبرنامج مشترك بين القطاعات قائم بذاته يغطي الفترة المتوسطة الأجل، ويقترن بنتائج منشودة ومؤشرات أداء محددة وقابلة للقياس. وستواصل المنظمة الاستجابة لمقتضيات التكامل الإقليمي التي حددتها البلدان الافريقية والاتحاد الافريقي، لا سيما من خلال برنامجه «الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا» (نيباد)، والمنظمات دون الإقليمية. كما ستواصل اليونسكو مساعدة افريقيا في أوضاع ما بعد النزاع والكوارث، مركزة جهودها على الإسهام في تجنب تكرر النزاعات وفي ضمان الانتعاش وإعادة البناء.

٨ – وتعتزم اليونسكو ترشيد وتعزيز الدعم الذي تقدمه لجهود التنمية في افريقيا التي ستظل المستفيد الرئيسي من أنشطة المنظمة. وستوجه هذه الأنشطة بالدرجة الأولى نحو تحقيق الأهداف الدولية الرئيسية والوفاء بالالتزامات الدولية الكبرى مثل التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية وأهداف الاتحاد الافريقي بما في ذلك برنامج الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد)، التي تشكل الإطار المشترك لجهد دولي ملموس يُبذل دعماً لتنمية افريقيا.

٩ – وسيجري التركيز بشكل خاص على تعزيز الروابط بين التربية والثقافة، كما حث على ذلك رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي، وعلى تعبئة العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق تنمية مستدامة تعطي الأولوية للقضاء على الفقر، انسجاما مع المبادئ التوجيهية التي وضعها مؤتمر قمة الاتحاد الافريقي في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وعلى الدور الحاسم الذي تؤديه مؤسسات التعليم العالي في تنشيط النظم التعليمية وفي دعم التنمية الشاملة في افريقيا. كما يعتزم الاضطلاع بعدة أنشطة أخرى: دعم الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تحسين إدارة الموارد المائية والانتفاع بالمياه، وتشجيع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحماية البيئة، واستخدام التكنولوجيات الرقمية وتشاطر المعارف، وتعزيز السلام باعتباره شرطاً أساسياً للتنمية.

الأولوية لافريقيا

الإسهام في التنمية والتكامل الإقليمي عن طريق التربية والعلوم والثقافة والاتصال

يتمثل التحديان الرئيسيان اللذان يواجهان افريقيا اليوم في القضاء على الفقر وفي التعجيل ببلوغ أهداف التعليم للجميع. وقد بين استعراض منتصف المدة الذي أجري عام ٢٠٠٥ أنه، إذا ما استمر الاتجاه الحالي، فإن افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ستكون المنطقة الوحيدة التي لن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وهو الأجل المحدد لبلوغها. وينطبق ذلك أيضاً على أهداف التعليم للجميع. وهذا ما حدا بالمجتمع الدولي إلى التأكيد من جديد، في وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، على الاحتياجات الخاصة لافريقيا وإلى تجديد التزامه بتوفير المزيد من الدعم لهذه القارة.

وستدرج المنظمة في كافة برامج فترات العامين التي تغطيها الدورة السداسية المقبلة تدابير محددة لتنفيذ التوصيات الواردة في وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي، وستوائم نشاطها مع الأولويات والأطر المرجعية المشتركة التي حددها الزعماء الأفارقة في إطار الاتحاد الافريقي، ولا سيما العقد الثاني للتعليم في افريقيا (٢٠٠٦-٢٠١٥) الذي أعلنته قمة الخرطوم وخطة عمله، ومع خطة العمل الافريقية الموحدة من أجل العلم والتكنولوجيا التي تستهدف التعويض عن قلة الاهتمام التي عانى منها هذان القطاعان، ومع نتائج مؤتمر القمة الافريقي بشأن العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي من أجل التنمية، الذي عُقد بأديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وكذلك مع الأهداف الرئيسية في مجال الثقافة التي حددت في خطة العمل الخاصة باللغات في افريقيا، وخطة عمل نيروبي للنهوض بالصناعات الثقافية من أجل تنمية افريقيا، والميثاق المعدل للنهضة الثقافية الافريقية. ويجب أن يشمل ذلك أيضا تقديم الدعم لإدارة مواقع التراث العالمي الافريقي، لا سيما من خلال صندوق التراث العالمي الافريقي، ولمشروع طريق الرقيق ولمشروع تراث التحرير في افريقيا، فضلا عن دعم ثقافة الصيانة.

وتمثل هذه الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ المساهمة المحددة التي تقدمها اليونسكو في تنفيذ خطط العمل القطاعية للاتحاد الافريقي/نيباد، وهو يحدد بالنسبة لكل مجال من مجالات العمل الطريقة التي ستنتهجها المنظمة لتنفيذ عملها. ومن أجل زيادة تأثير أنشطتها في المنطقة سوف تركز المنظمة بالأخص على مهمة بناء القدرات، وهي مهمة يعتبرها الاتحاد الافريقي/نيباد أيضاً مهمة أساسية، وكذلك على المعونة المقدمة لصياغة السياسات بالاستناد إلى بيانات وقائعية. كما سيشكل إسداء المشورة في مجال السياسات عنصراً أساسياً من وظيفة اليونسكو كعامل حفّاز للتعاون الدولي. وستقدم اليونسكو الدعم، في إطار جميع أنشطتها، لشبكات الامتياز ولعمليات نقل الخبرات والمعارف وأفضل الممارسات، ولإقامة علاقات التعاون، ولحرية تداول الأفكار والمعارف، وكذلك للتطبيقات العملية للبحوث، رابطة باستمرار بين مهامها التقنينية على المستوى العالمي ومسؤولياتها التنفيذية على المستوى المحلي. وستولى عناية خاصة لتمكين النساء وللمساواة بين الجنسين. كما ستعطى الأولوية لمواجهة الاحتياجات المحددة للشباب ولسكان المناطق الريفية.

وستركّز اليونسكو نشاطها على المجالات التالية، ضمن الإطار العام الذي توفره نيباد:

- السعي إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية؛
- تعزيز التعليم الجيد، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتعليم العالي، وتدريب المعلمين، وإعداد المناهج الدراسية، والتعدد اللغوي؛
- تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء الافريقية في متابعة إعلان أديس أبابا بشأن العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي من أجل التنمية الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧؛
- دعم الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية وتنمية الموارد البشرية؛
- الإسهام في عملية التكامل الإقليمي في ميادين اختصاص المنظمة؛
- تشجيع التعاون والتشارك مع الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف والثنائية والخاصة، والعمل على زيادة مشاركة ممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الآليات القائمة؛
- مساعدة البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث في مساعيها لإعادة البناء.

١٠- **الأولوية للمساواة بين الجنسين**: وفقاً لما دعت إليه وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ستولى الأولوية أيضاً للعمل على تحقيق **المساواة بين الجنسين** من خلال الاضطلاع، في جميع مجالات اختصاص اليونسكو، بأنشطة تستند إلى نهج ذي شقين يستهدف **تمكين النساء وتعميم مراعاة المنظور الجنساني** – وذلك في الدول الأعضاء وداخل المنظمة.

١١- واليونسكو ملتزمة بتنفيذ مجموعة من الأنشطة المساندة لتمكين النساء ولحقوق المرأة وللمساواة بين الجنسين في الدول الأعضاء من خلال:

- تعميم مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين طوال دورة البرمجة وعلى جميع مستويات البرامج؛ وإعداد خطة عمل مبنية على النتائج لتحديد النشاط الذي تعتزم اليونسكو الاضطلاع به في مجالات اختصاصها وفقا لما تنص عليه الوثائق م/٥، وإعداد تقارير عن النتائج المحرزة بالقياس إلى المؤشرات الخاصة بالمساواة بين الجنسين ؛
- بناء الالتزام والكفاءات والقدرات الضرورية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال تنمية القدرات والموارد الموظفة لتحقيق هذه الأغراض؛

وعلى الصعيد الداخلي، ستقوم اليونسكو بما يلي:

- دعم المساواة في فرص التقدم الوظيفي في صفوف الموظفين وتوفير ترتيبات العمل الملائمة الكفيلة بتحقيق التوازن بين العمل والحياة؛
- تحسين تمثيل النساء في مستويات صنع القرار داخل الأمانة بحيث يتم الوصول تدريجياً إلى نسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٥.

الإطار ٣

الأولوية للمساواة بين الجنسين

تشكل النساء والفتيات ثلاثة أخماس أفقر سكان العالم البالغ عددهم مليار شخص.

وتشكل النساء ثلثي الراشدين الذين لا يعرفون القراءة في العالم البالغ عددهم ٩٦٠ مليوناً.

وتشكل الفتيات ٥٧٪ من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس البالغ عددهم ٧٧ مليوناً.

وفي افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تمثل النساء ٥٧٪ من إجمالي المصابين بفيروس الأيدز، كما أن احتمال الإصابة بهذا الفيروس بين الشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ سنة أعلى بمقدار ثلاثة أمثال على الأقل منه بين الرجال من نفس الفئة العمرية.

وتشكل النساء ربع باحثي العالم فقط.

وتعد الهوة بين الجنسين من بين أهم أشكال اللامساواة داخل إطار الفجوة الرقمية، وهي تتخلل جميع الشرائح الاجتماعية وفئات الدخل.

وتحقيق التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي غير ممكن ما لم تتمتع النساء والرجال بفرص وخيارات وقدرات متنامية ومتساوية للعيش بحرية وكرامة. وتتحقق المساواة بين الرجال والنساء حينما يكون بوسع كلا الجنسين أن يتشاطرا على قدم المساواة توزيع القوة والمعرفة؛ وحينما يتساويان في الفرص والحقوق والواجبات من حيث العمل وتوليد الدخل؛ ويتمتعان بفرص متساوية للالتحاق بالتعليم الجيد وبناء القدرات على مدى الحياة وفي جميع المجالات، وبإمكانية الاستغلال الأمثل للقدرات وتحقيق الطموحات الشخصية. وتعد المساواة بين الجنسين حقاً أساسياً من حقوق الإنسان وقيمة مشتركة بين الجميع وشرطاً ضرورياً لإنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وتكفل **استراتيجية اليونسكو لتعميم مراعاة المنظور الجنساني** انتفاع النساء والرجال على قدم المساواة من الدعم على مستوى البرامج والسياسات. وتستهدف هذه الاستراتيجية تغيير وجهة التنمية بحيث تصبح المساواة وسيلة وهدفاً في آن واحد. كما ترمي إلى تحقيق كافة الأهداف الإنمائية الدولية، وهي إن كانت تعنى بالأهداف الرامية صراحة إلى إنجاز المساواة بين الجنسين فإنها لا تغفل الأهداف الأخرى. وتعميم المنظور الجنساني يعني ما يلي:

- الوقوف على الفجوات في المساواة بين الجنسين عن طريق استخدام التحليل الجنساني والبيانات المصنفة بحسب الجنسين؛
- رفع مستوى الوعي بالفجوات؛
- حشد الدعم لصالح التغيير من خلال أنشطة الترويج وإقامة التحالفات/الشراكات؛
- وضع الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى سد الفجوات القائمة؛
- توفير الموارد الملائمة والخبرات الضرورية؛
- مراقبة التنفيذ؛
- مساءلة الأفراد والمؤسسات عن النتائج.

التحديات والفرص العالمية أمام عمل اليونسكو

١٢ – سوف يتأثر موقع اليونسكو الاستراتيجي وأهدافها وتوجهاتها البرنامجية وأنشطتها التنفيذي**بعدة تحديات رئيسية من بينها** عمليات **العولمة** المركبة، بما تستتبعه من تفاعل وترابط متزايدين بين كافة أمم وشعوب العالم؛ **وعملية إصلاح الأمم المتحدة** التي تركّز خاصة على ضمان الاتساق والكفاءة والأداء العالي الجودة لعمل منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري.

١٣ – **تغيّر بيئة المعونة**: ستؤثر أيضاً تطورات أخرى، منها مثلاً أي تغيّر قد يعتري بيئة المعونة بوجه عام، في تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل، وفي العمل الذي تضطلع به اليونسكو على كل من المستوى العالمي والإقليمي، وخاصة على المستوى القطري. كما أن احتمال تزايد حجم المساعدات الإنمائية الرسمية، وظهور بلدان مانحة جديدة، وتنامي دور المؤسسات والشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والمانحين غير التقليديين، أمور تنطوي كلها على وعود كبيرة. وستسلط اليونسكو المزيد من الضوء على إسهامها في تحقيق أولويات التنمية الوطنية. وفي هذا الصدد، سترتكز اليونسكو على المسؤوليات القيادية العالمية التي أُسندت إليها، وعلى كفاءاتها في تحديد المؤشرات المرجعية وفي الرصد على الصعيد العالمي، وعلى دورها المعترف به على نطاق واسع بوصفها حارسة وحافظة للمعرفة.

تحديات أمام اليونسكو في عصر العولمة

- تعزيز السلام والقضاء على مظاهر الجهل عن طريق الترويج لقيم التسامح والتفاهم من خلال الحوار في جميع مجالات اختصاص اليونسكو؛
- تنفيذ الأحكام والاتفاقات الواردة في إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠ ووثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛
- الإسهام في بلوغ الأهداف الإنمائية والوفاء بالالتزامات الإنمائية المتفق عليها دولياً وذات الصلة بتفويض اليونسكو، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول عام ٢٠١٥، وعلى وجه الخصوص الهدف الإنمائي الأول للألفية المتمثل في تخفيض مستوى الفقر إلى النصف بحول عام ٢٠١٥؛
- مناصرة وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة، وهي أمور تتخلل كل المساعي البشرية، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من كافة الأنشطة المتعددة الأطراف؛
- بلوغ أهداف التعليم للجميع الستة والتغلب على التحديات الكبرى القائمة في مجال التعليم، مثل تعميم الالتحاق بالتعليم والتكافؤ بين الجنسين ومحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي وتدريب المعلمين والتفاهم بين الثقافات وتعزيز جودة التعليم؛
- الإسهام في مكافحة فيروس ومرض الأيدز وغيره من الأمراض المعدية؛
- تسخير العلم والتكنولوجيا لتحقيق التنمية المستدامة والسلام، وتعزيز قدرات البلدان لتمكينها من بناء قواعدها المعرفية؛
- بناء قدرات البلدان في مجال إدارة المياه وغيرها من الموارد الطبيعية؛
- معالجة التحديات الاجتماعية والأخلاقية المستجدة المرتبطة بالعولمة؛
- تعزيز التنوع الثقافي باعتباره تراثاً مشتركاً للبشرية وعاملا من عوامل التنمية يرتبط بالحوار بين الثقافات وتعزيز التعدد اللغوي؛
- بناء مجتمعات معرفة تقوم على مبادئ حرية التعبير وتعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف وتعزيز التنوع الثقافي وتكافؤ فرص الانتفاع بالتعليم الجيد؛
- تقديم مساعدة فعالة ودقيقة التوقيت للدول المعرضة للخطر والدول التي اعترتها عوامل ضعف في مجال تخطيط الاستراتيجيات الرامية إلى الوقاية من الكوارث وللتخفيف من آثارها والاستجابة لأوضاع ما بعد النزاع وما بعد الكوارث، الطبيعية منها والناجمة عن فعل البشر، وذلك من خلال مجالات اختصاص اليونسكو.

١٤ – **المسؤوليات القيادية العالمية**: أسند المجتمع الدولي لليونسكو عدداً من **المسؤوليات القيادية العالمية** التي ستضطلع بها خلال الفترة المتوسطة الأجل بأكملها أو خلال جزء منها. ومن شأن النجاح في إنجاز هذه المهام القيادية أن يجتذب الاعتراف بمكانة اليونسكو وأن يبرزها على الصعيد الدولي. وتندرج هذه المسؤوليات ضمن ثلاث فئات: المجالات التي تضطلع فيها اليونسكو بدور وكالة الأمم المتحدة الرائدة؛ والمجالات التي تقوم فيها اليونسكو بدور قيادي على صعيد السياسات؛ والمجالات التي تعمل فيها اليونسكو كحافظة للقوائم العالمية.

الإطار ٥

المسؤوليات القيادية العالمية لليونسكو

سوف تتولى اليونسكو المسؤولية عن تنفيذ ثلاث مهام قيادية عالمية مختلفة لصالح المجتمع الدولي هي:

(أ) قيام اليونسكو بدور **وكالة الأمم المتحدة الرائدة** الذي أسندته إليها الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بعدد من **عقود الأمم المتحدة** هي: عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣–٢٠١٢)، وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥–٢٠١٤)، والعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم (٢٠٠١–٢٠١٠).

(ب) قيام اليونسكو بدور قيادي في عملية التعليم للجميع وخطة العمل الشاملة المتصلة بها، والبرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية وآليات التنسيق المشترك بين الوكالات التابعة للجنتي الأمم المتحدة المعنيتين بالموارد المائية وبالمحيطات، والبرنامج العالمي للحوار بين الحضارات، والتشارك في مسؤولية متابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات مع الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما تؤدي اليونسكو **دوراً رئيسياً في مساعدة البلدان على بناء مجتمعات المعرفة** من خلال توفير إطار للوصول إلى المعارف واستخدامها ونشرها وتقاسمها، بما في ذلك المعارف العلمية.

(جـ) قيام اليونسكو **بدورها في إدارة وحفظ القوائم العالمية** التي تعدها الدول الأعضاء في مجالات اختصاص المنظمة، مثل قوائم التراث العالمي والتراث الثقافي غير المادي ومعازل المحيط الحيوي وذاكرة العالم.

١٥ – **تحديد المؤشرات المرجعية والرصد على الصعيد العالمي:** تساند اليونسكو، من خلال دورها في مجال **تحديد المؤشرات المرجعية والرصد على الصعيد العالمي**، الدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ **سياسات قائمة على البيّنات.** وستبذل المنظمة هذه الجهود بالاستناد إلى عمل معهد اليونسكو للإحصاء (الذي يقوم، في جملة أمور، بدور عالمي هو دور «مسجل النتائج المحرزة» فيما يخص الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالتعليم) وبالاستناد أيضاً إلى عدة مطبوعات طليعية في مجال رسم السياسات. وعلاوة على ذلك، تعمل اليونسكو **كمركز عالمي لتبادل التأملات الفكرية وكمركز للاستكشاف الفكري**، ساعية إلى رفع وعي عامة الجمهور والأكاديميين وصناع القرار – كما هو مبين في الإطار ٦ – وإلى إجراء دراسات مستقبلية.

الإطار ٦

المطبوعات المتعلقة بتحديد المؤشرات المرجعية وبالرصد التي صدرت في الفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧ (٣١م/٤) و في فترات سابقة

نشرت اليونسكو، على امتداد الفترة المتوسطة الأجل ٢٠٠٢–٢٠٠٧ (٣١م/٤)، عدداً من المطبوعات البارزة ذات الحجية التي تؤكد دورها كمنظمة تحدد المؤشرات المرجعية وتؤمن الرصد على الصعيد العالمي:

١ – خمسة تقارير عالمية لرصد التعليم للجميع (ويصدر هذا التقرير بصفة سنوية):

(أ) التعليم للجميع: هل يتقدم العالم في المسار الصحيح؟ (٢٠٠٢)؛

(ب) قضايا الجنسين والتعليم للجميع: قفزة نحو المساواة (٢٠٠٣–٢٠٠٤)؛

(جـ) التعليم للجميع: ضرورة ضمان الجودة (٢٠٠٥)؛

(د) القرائية من أجل الحياة (٢٠٠٦)؛

(هـ) إرساء أسس متينة من خلال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة (٢٠٠٧).

٢ – تقريران للأمم المتحدة عن تنمية الموارد المائية في العالم (ويصدر هذا التقرير كل ثلاث سنوات):

(أ) الماء من أجل الناس – الماء من أجل الحياة (٢٠٠٣)؛

(ب) الماء – مسؤولية مشتركة (٢٠٠٦).

٣ – تقرير عالمي لليونسكو:

- من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة (٢٠٠٥).

٤ – تقرير اليونسكو عن العلوم لعام ٢٠٠٥.

٥ – مطبوعات أخرى:

(أ) التنوع الإنساني المبدع (تقرير بيريز دي كوييار، ١٩٩٥)؛

(ب) التعلّم: ذلك الكنز المكنون (تقرير ديلور، ١٩٩٨).

١٦ – **منظمة حارسة وحافظة للمعرفة:** تعتبر اليونسكو – شأنها شأن سائر الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة – **حارسة وحافظة للمعرفة في مجالات اختصاصها.** وقد وظفت الدول الأعضاء على مدى سنوات عديدة استثمارات كبيرة في تكوين رصيد ضخم من المعلومات، والتجارب، والخبرات التقنية، ومعلومات الرصد والقياس، والقدرات التحليلية، والشبكات، وهي ترسي كلها الأسس التي تمكّن الدول الأعضاء والأمانة سواء بسواء من وضع سياسات ونهوج قائمة على البيّنات. ولما كان تفويض اليونسكو ومجالات اختصاصها يفوقان في اتساعهما وتعدد جوانبهما تفويض ومجالات اختصاص أي منظمة أخرى في منظومة الأمم المتحدة، فإنها مدعوة إلى توفير الريادة والقيادة العالميتين في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات. ويمثل هذا التنوع في الخبرات القطاعية رصيداً كبيراً في وقت يسود فيه تسليم عام بأن النهج المشترك بين التخصصات أداة أساسية لمواجهة تعقيدات عالمنا السائر في طريقة العولمة ولتعبئة والتقاط المعارف المفيدة. ولكنه يطرح أيضاً تحديات خاصة ترتبط بتولّي القيادة ومواصلة الاضطلاع بها بالاعتماد على عدد قليل من الموظفين.

الاختيار ٧

جمع بيانات موثوق بها – أساس لرسم سياسات قائمة على البيّنات

ستسعى اليونسكو إلى معاونة الدول الأعضاء – على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي – في صياغة سياسات تقوم على البيّنات، استناداً إلى بيانات ومعلومات جديرة بالثقة وذلك عن طريق تجميع واستخدام البيانات المتصلة بجميع مجالات اختصاصها، وسيكون معهد اليونسكو للإحصاء هو جهة التنسيق في هذا الصدد. ويتطلب ذلك أربعة أشكال من النشاط:

- تحسين حداثة المواد التي تضمها قاعدة اليونسكو للبيانات الإحصائية عبر الوطنية وتوسيع نطاق تغطيتها والارتقاء بنوعيتها؛
- وضع مفاهيم ومنهجيات ومعايير دولية جديدة في مجال الإحصاء، وإنتاج إحصاءات ومؤشرات ذات جودة لأغراض رصد التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف المتفق عليها؛
- بناء القدرات الإحصائية الوطنية، وتدريب العاملين الوطنيين، وإسداء المشورة وتوفير الدعم للأنشطة الإحصائية القطرية؛
- تطوير التحليل الإحصائي ونشر المعلومات المجدية فيما يخص السياسات، مع التركيز على الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى المستوى الداخلي ستستخدم اليونسكو، وتشجع على استخدام، عمليات تقييم مجدية استراتيجياً بغية تحسين المشورة المقدمة في مجال السياسات، ودعم التعلّم والمساءلة داخل المنظمة.

١٧ – **عملية إصلاح الأمم المتحدة: عملية الإصلاح** التي شرعت فيها الأمم المتحدة منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ هي القوة الدافعة الأخرى التي تؤثر في أنشطة اليونسكو **على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي**. وجدوى وتأثير المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومنها اليونسكو، ستحكم عليهما الدول الأعضاء بشكل متزايد وفقاً لمدى توجه هذه المنظمات صوب **إحراز النتائج، ومدى تأثيرها، ومدى قدرتها على التنفيذ**. وستشارك المنظمة وتسهم في إنجاح عملية إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما على الصعيد القطري، مع الحفاظ على دورها القيادي في مجال اختصاصها كوكالة متخصصة، وذلك على جميع المستويات وفيما يخص الوظائف التقنينية والتنفيذية على حد سواء.

آفاق إصلاح الأمم المتحدة

جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٩/٢٥٠:

«... أن الغرض من الإصلاح هو جعل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أكثر كفاءة وفعالية فيما يقدمه من دعم للبلدان النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، استناداً إلى استراتيجياتها الإنمائية الوطنية ... وأن جهود الإصلاح ينبغي أن تعزز الكفاءة التنظيمية وتحقق نتائج إنمائية ملموسة». (الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، ٢٠٠٤، الفقرة ١٠)

وتنص الفقرة ١١ من الجزء ثانيا من قرار المجلس التنفيذي ١٧١م ت/٢٠ (نيسان/أبريل ٢٠٠٥) على ما يلي:

«ويؤكد على ضرورة أن تواصل اليونسكو صون وتعزيز مسؤوليتها الرئيسية عن اختصاصاتها الأساسية، ... ويشجع ما تبذله سائر المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من جهود مساندة وما تبديه من تعاون في النهوض بهذه المسؤولية تجنبا للازدواجية وتعزيزا للتكامل، وينوه، لهذا الغرض، بأهمية أن تراعى بصورة كاملة، في أنشطة آليات الأمم المتحدة التنسيقية، الاختصاصات الأساسية للوكالات المتخصصة، على قدم المساواة مع اختصاصات صناديق الأمم المتحدة وبرامجها».

وقال السيد كويشيرو ماتسورا المدير العام لليونسكو (في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧):

«إننا ملتزمون جميعا بجعل عملية إصلاح الأمم المتحدة عملية ناجحة، وبتمكين الوكالات المتخصصة من أن تسخر كفاءاتها الفريدة بصورة كاملة لدعم التنمية الوطنية... إن تنوع منظومة الأمم المتحدة مصدر للقوة والحيوية والفائدة. وهذه السعة وهذا العمق يمكنان الأمم المتحدة من حشد الخبرات لمعالجة مجموعة واسعة من القضايا المركبة والمتعددة التخصصات بحكم طبيعتها التي تنجم عن العولمة وعن تحديات أخرى».

١٨ – وفي **وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥**، تعهد رؤساء الدول والحكومات المجتمعون في رحاب الأمم المتحدة بأن يكفلوا «لمنظومة الأمم المتحدة مزيدا من الأهمية والفعالية والكفاءة وإمكانية المساءلة، والمصداقية»، ودعوا إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة لتفادي التداخل والازدواج في المهام، ولضمان تعزيز الانسجام والفعالية على مستوى المنظومة برمتها. وتهدف عملية إصلاح الأمم المتحدة في المقام الأول إلى ضمان قدرة كل المنظمات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة على تقديم مساهمات جماعية واستراتيجية تستجيب للأولويات الإنمائية الوطنية والدولية، ولا سيما الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والتي تشمل على وجه الخصوص لا الحصر الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية التي ينبغي أن تكون قد تحققت بحلول عام ٢٠١٥، والالتزامات الواردة في وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وأكد رؤساء الدول مجدداً التزامهم **بتوافق آراء مونتيري** بشأن تمويل التنمية، إقراراً منهم بأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية والاستخدام الفعال لهذه الموارد في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يمثلان عنصرين أساسيين في السعي إلى إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، دعما لتحقيق هذه الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. كما رحبوا بالجهود والمبادرات الرامية إلى تحسين نوعية المعونة وزيادة تأثيرها، بما في ذلك **إعلان باريس بشأن فعالية المعونة** الذي وضع خارطة طريق لجميع شركاء التنمية من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية؛ وتتمحور خارطة الطريق هذه حول خمسة مبادئ أساسية هي: التبني، والتوافق، والتناسق، والإدارة الرامية إلى تحقيق النتائج، والمساءلة المتبادلة.

١٩ – **التأثير على المستوى القطري: سيمثل المستوى القطري الميدان الرئيسي لإثبات فعالية التدخلات والنتائج، وتوافق الأنشطة مع الأولويات القطرية، واتساق وتناسق العمل** فيما بين المنظمات المنتمية إلى منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المانحة. ولتحقيق هذه الغاية، ستحتاج اليونسكو إلى تطويع استراتيجيتها الخاصة بتحقيق اللامركزية، وتعزيز توجهها الميداني، وزيادة مشاركتها في الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، والإسهام في عمليات البرمجة القطرية المشتركة التي تجريها الأمم المتحدة وفي مبادرات الإصلاح المنفذة على الصعيد القطري لكي تصبح هذه العمليات والمبادرات أكثر استيعاباً للكفاءات القطاعية التي توفرها المنظمة. ويمكن أن تشمل هذه العمليات النهج القائم على مبدأ «أمم متحدة واحدة» – الذي يتيح **لمنظومة الأمم المتحدة «توحيد أدائها»** – وإعداد عمليات التقييم القطري المشترك، ويمكن أن تشمل كذلك أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والنهوج القطاعية الشاملة، واستراتيجيات المساعدة المشتركة الأوسع نطاقاً التي تشارك فيها كل الجهات المانحة الخارجية (استراتيجيات المساعدة المشتركة، والدعم المباشر للميزانية). وقد تشتمل مبادرة «الأمم المتحدة الواحدة»، وفقاً لما يقرره البلد المعني، على جميع العناصر التالية أو على بعض منها: برنامج واحد، وإطار مالي واحد، ورئيس واحد (من فريق الأمم المتحدة القطري في شخص المنسق المقيم)، ومكتب واحد، حسب الاقتضاء. وستؤدي اليونسكو، بالتعاون مع سائر أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية، دوراً استباقياً لضمان تزايد الاتساق وتحسين التنفيذ على المستوى القطري. وسيشمل هذا البلدان التي ليس لليونسكو فيها ممثل مقيم، وهي بلدان سيلزم أن تتخذ بشأنها ترتيبات خاصة.

٢٠ – **إطار النتائج العالمي**: سيتعين على اليونسكو أن تنهض بتفويضها وأن تثبت قيمتها المقارنة من **خلال تعزيز التعاون الدولي في مجال اختصاصها وتنفيذ أنشطتها بمزيد من الفعالية على المستوى العالمي والإقليمي والقطري.** والأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية التي تحظى بالقبول العالمي، مثل أهداف التعليم للجميع الستة، تمثل إطار النتائج العالمي الذي سيقاس على ضوئه الأداء والفعالية والإنجاز. **ويتعين على اليونسكو أن تقدم**، من خلال أنشطة مركزة في جميع مجالات اختصاصها، **إسهاماً مميزاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية**، وعلى رأسها مكافحة الفقر على الصعيد العالمي، وكذلك في تعزيز التنمية المستدامة، **وفي بلوغ جميع الأهداف الإنمائية الأخرى ذات الصلة.** ويتجلى هذا في الإنجازات المنشودة في إطار الأهداف الشاملة والأهداف الاستراتيجية للبرنامج الواردة في الجزء باء – ثانياً من هذه الوثيقة.

٢١ – **الإدارة المستندة إلى النتائج وعمليات التقييم والرصد**: تمثل الإدارة المستندة إلى النتائج بالإضافة إلى الاستنتاجات التي تخلص إليها عمليات التقييم عنصرين أساسيين ترتكز عليهما اليونسكو في عمليات اتخاذ القرارات الرامية إلى تحسين الأنشطة والبرامج والاستراتيجيات والسياسات الحالية والمقبلة. وستضطلع عمليات **التقييم الاستراتيجي للنتائج** بوظيفة حاسمة، وخاصة فيما يتعلق بإسداء المشورة إلى **الدول الأعضاء** لتمكينها من رسم وتنفيذ **سياسات قائمة على البيّنات. وسيساعد ذلك أيضاً على تحديد البرامج المتكررة أو ذات الأداء المتدنّي أو الخارجة عن نطاق الأولوية، وإعداد وتطبيق أحكام تربط استمرار النشاط بجدواه.** ولبلوغ هذه الغاية، ستقيّم أنشطة اليونسكو بصفة إلزامية كل ست سنوات، بما يتفق مع الإطار الزمني للاستراتيجية المتوسطة الأجل، استناداً إلى مجموعة من النتائج المنشودة ومؤشرات الأداء المجدية. وستركّز عمليات التقييم هذه أيضاً على استراتيجيات الخروج أو الاستراتيجيات الانتقالية التي يمكن تطبيقها في إطار كل البرامج، مع مراعاة مدى توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للبرنامج، والأولويات، والتأثير المتحقق على المستوى العالمي والإقليمي والقطري، ومع المراعاة الواجبة لتأثير الطابع القابل للتطوير للوثيقة ٣٤م/ ٤ التي سيتم استعراضها بصفة دورية.

٢٢ – **عملية الإصلاح الداخلي لليونسكو**: يستدعي التغيّر السريع في البيئة العالمية أن تراجع اليونسكو بصفة منتظمة أولوياتها واستراتيجياتها ونهوجها وبرامجها، وأن تلتزم بتعهدها **مواصلة عملية الإصلاح الراهنة** التي مضى فيها المدير العام بدعم قوي من الدول الأعضاء طوال مدة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧ (الوثيقة ٣١م/ ٤). وقد أفضت هذه العملية إلى تحقيق الانسجام في البرنامج، بما في ذلك ما يتعلق بالأدوار القيادية العالمية المسندة إلى اليونسكو، واعتماد سياسة جديدة لإدارة الموارد الخارجة عن الميزانية، والتوجه نحو إحراز النتائج وفقاً لنهج البرمجة والإدارة استناداً إلى النتائج، واتباع استراتيجية شاملة لتحقيق اللامركزية، وتقديم إسهامات أكثر فعالية على المستوى القطري، وتطبيق سياسات أكثر اتساقاً بشأن معاهد ومراكز الفئتين ١ و ٢ وبشأن جوائز اليونسكو، وتعزيز الفعالية الإدارية والمساءلة والشفافية، والحرص على جودة التنفيذ، والتضافر بين القطاعات. واستدعت هذه العملية القيام مؤخراً بإصلاح قطاعي التربية والثقافة وإعادة هيكلتهما، واستهلال استعراض شامل للبرنامج الرئيسي الثاني (العلوم الطبيعية) وللبرنامج الرئيسي الثالث (العلوم الاجتماعية والإنسانية) على يد لجنة خبراء ينتظر أن تستكمل هذا الاستعراض في أواخر عام ٢٠٠٧. والاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨–٢٠١٣ ستضيف إلى هذه العناصر وتعززها في سبيل إنشاء **منظمة متعددة الأطراف تتسم بالجدية والشفافية والكفاءة والفعالية وتخضع للمساءلة** بما يتفق ونهج أفضل الممارسات المتبعة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى. وتناقش هذه القضايا بمزيد من التفصيل في الجزء جيم – أولاً أدناه.

باء – أولاً

السمات البرنامجية الرئيسية للاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨–٢٠١٣

٢٣ – بمقدور اليونسكو تقديم حلول شاملة ومستدامة للتحديات المعاصرة عن طريق تسخير كل الموارد التي تملكها في مجالات اختصاصها الخمسة. وخلال الفترة ٢٠٠٨–٢٠١٣، ستطبق المنظمة نهجاً قائماً على البرنامج يحقق التكامل بين كل من الاستجابات القطاعية والاستجابات المشتركة بين القطاعات. وستصمم الأنشطة البرنامجية بحيث تتمحور حول خمسة أهداف شاملة تحدد المجالات التي تملك اليونسكو فيها قدرات وكفاءات فريدة. ثم يأتي أربعة عشر هدفاً استراتيجياً للبرنامج كي تترجم هذه الأهداف الشاملة إلى صيغ برنامجية ومواضيعية ملموسة. وتستكمل العناصر البرنامجية في الوثيقة ٣٤م/٤ المعتمدة، في الجزء جيم، بأقسام تتعلق بالإدارة الرامية إلى التأثير، والشراكات بين الجهات المعنية والشركاء، وإبراز صورة **اليونسكو** وإعلام الجمهور.

٢٤ – **نهج قائم على البرنامج:** صُمم الجزء الأساسي من الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨–٢٠١٣، الوثيق الارتباط بميثاق المنظمة ورسالتها، بوصفه **نهجاً قائماً على البرنامج** يؤكد على الالتزام بضمان تلاحم أنشطة المنظمة التي تضطلع بها جميع قطاعات برنامجها. وسوف يصاغ نشاط المنظمة على أساس الاستجابة لتحديات عالمية محددة ومركبة تستدعي تعبئة جميع الكفاءات الأساسية فيها. وبهذه الروح يؤكد مشروع الاستراتيجية على **الالتزام الواسع النطاق بتضافر القطاعات والتخصصات بوصفه جزءا لا يتجزأ من عملية البرمجة.**

٢٥ – **استراتيجية قابلة للتطوير:** ستصمم الوثيقة ٣٤م/٤ كاستراتيجية قابلة للتطوير مما يتيح للمؤتمر العام تعديلها كل سنتين كي تراعي التطورات المستجدة في مجالات اختصاص المنظمة.

٢٦ – **الأهداف الشاملة – قدرات اليونسكو الفريدة:** وفقاً لقرار المؤتمر العام ٣٣م/١، نُظمت بنية الجزء الخاص بالبرنامج في مشروع هذه الوثيقة حول **خمسة أهداف شاملة** لها أهميتها للمنظمة بأسرها. وتستجيب هذه الأهداف الشاملة لأهم التحديات العالمية التي تندرج في مجالات اختصاص اليونسكو، كما تعين عدة ميادين تملك فيها اليونسكو قدرات وكفاءات أساسية فريدة في إطار منظومة الأمم المتحدة، وهذه هي في الواقع المجالات التي تتمتع فيها المنظمة بميزة نسبية على المستوى الدولي.

٢٧ – **الأهداف الاستراتيجية للبرنامج – التوجهات المواضيعية:** يأتي بعد ذلك عدد محدود من **الأهداف الاستراتيجية للبرنامج – وهي ١٤ لبرنامج اليونسكو بأسره** – كي تعطي للأهداف الشاملة مدلولاً ملموساً على مستوى البرنامج ومن حيث الموضوعات، جامعة في هذا الصدد بين كل من الاستجابات المشتركة بين القطاعات والاستجابات القطاعية. ويراعي كل هدف من الأهداف الاستراتيجية للبرنامج الربط بين المهام التقنينية والمهام المتصلة بالسياسات والمهام التقنية والتنفيذية، كما يحقق التكامل بين مجمل الوظائف التي تضطلع بها اليونسكو على جميع المستويات ويتسع لأنشطة تغطي كلاً من التخطيط والتنفيذ. وعلى وجه التحديد، يتضمن كل هدف منها، حسب ما يقتضيه المقام، أبعاداً تتعلق بالمشورة بشأن السياسات القائمة على البيّنات، والأنشطة التقنينية، والبحوث والاستشراف، وإسداء المشورة في مجال السياسات، ووضع المؤشرات المرجعية، والرصد، والتقييم، وكذلك أنشطة تنفيذية يضطلع بها على الصعيد القطري، ولا سيما في مجال بناء القدرات المؤسسية والبشرية.

٢٨ – وستمثل **نهوج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي شمال – جنوب – جنوب** عناصر مميزة في كل من الأهداف الاستراتيجية للبرنامج، وتشكل بالتالي إطاراً يمكّن البلدان النامية من تقاسم خبراتها والتعاون في القضايا التي تحظى باهتمامها المشترك. ويندرج هذا الإطار ضمن شراكة عالمية أوسع من أجل التنمية.

٢٩ – **الأولويات القطاعية للبرنامج لفترات العامين – الارتباط بالوثائق م/٥:** ستجري عملية الربط بين الوثيقة ٣٤م/٤ والوثيقة ٣٤م/٥ والوثيقتين م/٥ اللاحقتين اللتين ستصدران أثناء الفترة ٢٠٠٨–٢٠١٣ عن طريق ترجمة الأهداف الاستراتيجية للبرنامج إلى مجموعة محدودة من **أولويات البرنامج القطاعية لفترات العامين** تحدد المضمون البرنامجي لكل برنامج رئيسي. وسيتألف كل برنامج رئيسي، من جانبه، من عدة محاور عمل.

٣٠ – **التوجه نحو إحراز النتائج:** سوف تجسد وتطبق وثيقتا البرمجة المركزيتان للمنظمة، أي الاستراتيجية المتوسطة الأجل والبرنامج والميزانية، في كل أقسامهما، توجهاً صارماً نحو **إحراز النتائج**. ففيما يتعلق بالوثيقة ٣٤م/٤ حددت لكل هدف شامل ولكل هدف استراتيجي للبرنامج **إنجازات منشودة** قابلة للقياس. ثم يجري ربط كل من هذه الإنجازات **بنتائج منشودة** قابلة للقياس **ومؤشرات أداء ومؤشرات مرجعية** على مستوى محاور العمل في الوثيقة ٣٤م/٥، توضع وتعدل على ضوء تقييم النتائج. والهدف من هذا الإطار هو إتاحة **الانتقال السلس** من الوثيقة ٣٤م/٤ إلى الوثائق م/٥ الثلاث المتتالية.

باء – ثانياً

الأهداف الشاملة والأهداف الاستراتيجية للبرنامج

٣١ – يوضح الشكل ١ (الصفحة ٤٠) العلاقة القائمة بين بيان رسالة اليونسكو والأهداف الشاملة الخمسة والأهداف الاستراتيجية الأربعة عشر للبرنامج. ويرد أدناه عرض تفصيلي يبيّن التوجهات المضمونية والبرنامجية والإنجازات المنشودة فيما يخص كل هدف شامل وكل هدف استراتيجي للبرنامج. وقد رقّم كل من هذه الأهداف لتيسير الرجوع إليها وليس بقصد ترتيبها حسب درجة أولويتها.

الهدف الشامل ١

تأمين التعليم الجيد للجميع والتعلم مدى الحياة

٣٢ – يشغل «التعليم للجميع» مكانة مركزية في التنمية البشرية المستدامة وهو وسيلة رئيسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف الأسمى منها المتمثل في تخفيض مستوى الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وغايات هدفي الألفية المتعلقين بالتعليم، بما في ذلك إزالة التفاوت بين الجنسين في جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥. إذ أن التنمية والازدهار الاقتصادي يعتمدان على قدرة البلدان على تعليم جميع أفراد مجتمعاتها وعلى توفير فرص التعلّم مدى الحياة لهم. والمجتمع المجدد هو الذي يعدّ أفراده ليس فقط لتقبل التغير والتكيف معه وإنما أيضاً لإدارته والتأثير فيه. والتعليم يثري الثقافات ويشيع التفاهم ويدعم المجتمعات السلمية. وتؤكد اليونسكو على أن التعليم حق من حقوق الإنسان وعنصر أساسي لتحقيق التنمية الكاملة للإمكانات البشرية. وهي تركز بوجه خاص على جعل الفقراء والمُستبعدين والشعوب الأصلية والمهمشين وذوي الاحتياجات الخاصة – ولا سيما في افريقيا وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية – ينتفعون بجميع فوائد التعليم.

٣٣ – وتستند استراتيجيات اليونسكو ونهوجها وطرائق عملها إلى المبادئ الأساسية التالية التي تتماشى مع الأهداف الستة لمنتدى داكار العالمي للتربية:

- التعليم حق من حقوق الإنسان؛
- التعليم يشمل التعليم النظامي وغير النظامي معاً؛
- توفير التعليم الجيد في جميع المراحل أمر حاسم الأهمية؛
- التعليم للجميع يشير إلى جميع مراحل التعليم، الممتدة من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة التعليم العالي؛
- التعلّم مدى الحياة.

٣٤ – وستتولى اليونسكو قيادة وتنسيق أنشطة التعليم للجميع على المستوى العالمي ومساعدة القيادات الوطنية على تحقيق أهداف التعليم للجميع، بما في ذلك الهدفان المتعلقان بالتعليم من الأهداف الإنمائية للألفية. وستواصل بهمة قوية الاضطلاع بالدور المنوط بها فيما يخص تنسيق العمل بين الشركاء في مجال التعليم للجميع، لا سيما فيما بين وكالات الأمم المتحدة الأربع الراعية لعملية التعليم للجميع – وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، والبنك الدولي– وغيرها من الهيئات التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والحكومات، والجهات المانحة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، سعياً إلى المحافظة على زخم نشاطها التعاوني في سبيل تحقيق هذه الأهداف. وسيجري العمل بنشاط على تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي شمال – جنوب – جنوب بوصفهما طريقة هامة لتبادل الدراية والخبرات وأفضل الممارسات بين البلدان النامية، بما في ذلك البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان (E-9)، التي تواجه تحديات متماثلة في مجال التعليم. وسوف توفر «خطة العمل العالمية: تحسين الدعم المقدم إلى البلدان من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع» إطاراً للعمل التعاوني العالمي الرامي إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان لتحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، وسيجري ربط هذه الخطة أيضاً بعمليات البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة.

٣٥ – وعملا على تمكين جميع الدارسين من الانتفاع بالتعليم مدى الحياة وضمان قيامهم باستكمال دراساتهم بنجاح، ستواصل اليونسكو سعيها إلى وضع استراتيجيات ونهوج فعالة في البيئة التي تطبق فيها من أجل تحسين نوعية التعليم وتقييم عمليات ونتائج التعلّم. وسيشمل ذلك أيضاً تنمية القدرات، ودعم عمليات التخطيط الوطنية، والرصد والتقييم.

٣٦ – وستسهم اليونسكو في توفير بيئات وفرص مؤاتية للقيادة الفكرية ترمي إلى تعزيز الحوار وتبادل المعلومات بين جميع الأطراف المعنية بالتعليم بشأن القضايا والموضوعات والعوامل التي تؤثر على جودة التعليم، بما في ذلك مضامين المناهج الدراسية والمواد التعليمية. وسيضطلع مكتب التربية الدولي لليونسكو بدور حاسم في تطوير المناهج الدراسية والمواد التعليمية للمناطق المختلفة. وستُشجع اليونسكو استحداث وتطبيق ممارسات ابتكارية، تشمل إدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصال والتعليم عن بعد في جميع مستويات التعليم وفقاً لخطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، ومع الاستفادة أيضا من التعاون بين بلدان الجنوب. وسترمي هذه الممارسات إلى تحسين ورصد وتقييم التعليم الجيد النوعية، وتوثيق ونشر مثل هذه الممارسات، والمساعدة في وضع المعايير والقواعد النموذجية والمبادئ التوجيهية للعمل.

٣٧ – وستستخدم اليونسكو على نحو كامل في جميع أنشطتها الخبرات والطاقات المتوافرة في معاهدها ومراكزها المتخصصة في مجال التعليم، وشبكاتها مثل الكراسي الجامعية لليونسكو وشبكة المدارس المنتسبة واللجان الوطنية.–وسيشمل نشاطها أيضاً التربية من أجل السلام، والتربية في مجال المواطنة والقيم الديمقراطية، وتعليم العلوم والرياضيات، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، وتشجيع استخدام اللغات الأم كأداة للتدريس، والتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، واستخدام تكنولوجيات الاتصال والمعلومات في التعليم، مستفيدة في كل ذلك من خبرة المنظمة العريضة في تخصصات متعددة. وستواصل اليونسكو أيضاً تنفيذ برامج هامة أخرى ذات طابع جامع للتخصصات، وذلك مثلا في إطار عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣–٢٠١٢) وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥–٢٠١٤) والمبادرة العالمية التي تقودها اليونسكو بشأن التعليم وفيروس ومرض الأيدز.

٣٨ – وسوف تُسهم اليونسكو في جهود الأمم المتحدة المشتركة على الصعيد القطري، مستعينة في ذلك بوثائق استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم على المستوى الوطني (UNESS). وستساعد هذه الاستراتيجية، التي تمثل نهجاً للبرمجة القطاعية، على تحديد عنصر التعليم في عمليات الأمم المتحدة للبرمجة القطرية. وستُبين نطاق المساعدة التي يمكن أن تقدم لدول أعضاء بعينها من جانب اليونسكو في مجال التعليم، وكذلك من جانب وكالات منظومة الأمم المتحدة الراعية لعملية التعليم للجميع.

الانجـــازات المنشـــودة

- دعم البلدان، ولا سيما المنتمية منها إلى افريقيا وإلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، في التقدم نحو بلوغ جميع أهداف التعليم للجميع أو العديد منها.
- تنفيذ خطة العمل العالمية لتحقيق أهداف التعليم للجميع، وتسجيل مزيد من التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع الستة والهدفين المتعلقين بالتعليم من الأهداف الإنمائية للألفية في جميع المناطق.
- تنفيذ السياسات التعليمية الوطنية، ولا سيما في افريقيا، بفضل عملية تطبيق استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم على المستوى الوطني.
- تمكين الفئات الأشد ضعفاً والأكثر حرماناً والشعوب الأصلية من المشاركة في عمليات التنمية مدى الحياة في جميع المناطق.
- تنفيذ ترتيبات التعاون بين بلدان الجنوب بنجاح.

وستسعى اليونسكو إلى تحقيق هذا الهدف الشامل من خلال هدفين استراتيجيين للبرنامج:

الهدف الاستراتيجي الأول للبرنامج:

تعزيز دور اليونسكو القيادي والتنسيقي العالمي لبرنامج التعليم للجميع ودعم القيادة الوطنية لصالح التعليم للجميع

٣٩ – ستهدف اليونسكو إلى تحسين التنسيق العالمي للأنشطة الرامية إلى توفير تعليم جيد للجميع على المستوى القطري من خلال التزام الوكالات الراعية لعملية التعليم للجميع بأولويات وأنشطة يتم الاتفاق عليها بصورة مشتركة. فأهداف داكار الستة للتعليم للجميع مترابطة فيما بينها وينبغي العمل على تحقيقها معاً. وسوف تبذل الجهود من أجل تعزيز تأثير أنشطة فريق العمل والفريق الرفيع المستوى المعنيين بالتعليم للجميع وزيادة فعاليتها، لا سيما على المستوى القطري. وسيجري تحليل الاتجاهات والتحديات وأوجه التقدم الرئيسية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التعليم للجميع، وسيتم توثيقها ونشرها من خلال التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع.

٤٠ – وسوف تضطلع المنظمة بدور نشيط في إطار مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع وغير ذلك من المبادرات التمويلية. كما ستحافظ على مستوى الاهتمام بالتعليم للجميع في جداول أعمال السياسات الوطنية والإقليمية والدولية، وستقدم الدعم لحشد المزيد من الموارد من أجل تنفيذ استراتيجيات وبرامج التعليم للجميع على المستوى القطري.

٤١ – ولما كانت اليونسكو هي الوكالة الرائدة للتعليم للجميع، فإن تنفيذ خطة العمل العالمية بالتعاون مع الشركاء في مجال التعليم للجميع سيكون محور أنشطة اليونسكو طوال الفترة المتوسطة الأجل. وستركز اليونسكو على تنمية القدرات، والرصد، والتقييم، والتخطيط، على الصعيد الوطني. وسيقدم الدعم لعمليات إصلاح التعليم وتجديده على المستوى القطري وذلك من خلال توفير المساعدة التقنية وإسداء المشورة على مستوى السياسات، ومن خلال تنمية القدرات المؤسسية في مجال رسم السياسات والتخطيط وكذلك في مجال التنفيذ والرصد وتقييم الإنجازات.

٤٢ – وستتمثل إحدى السمات الخاصة لجهود اليونسكو في إيلاء عناية كبيرة لمحو الأمية. وستسعى اليونسكو، بوصفها الوكالة الرائدة فيما يخص عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣–٢٠١٢)، من خلال برنامج مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات ، إلى حث الوزارات الوطنية والجهات المعنية الأخرى على إدراج هذه القضايا في صلب سياساتها وخططها وأنشطتها الرامية إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع. وستسعى إلى تحقيق زيادة في مستويات القرائية. وسيولى اهتمام خاص للبلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان لأن الإنجازات التي تحققها تؤثر في التقدم الذي يحرزه التعليم للجميع على الصعيد العالمي.

٤٣ – وستعمل اليونسكو على تعبئة المبادرات والأنشطة الوطنية والإقليمية والعالمية في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥–٢٠١٤) والمبادرة العالمية بشأن فيروس/ مرض الأيدز والتعليم.

٤٤ – وسوف تكمل اليونسكو دورها القيادي العالمي بتقديم دعم نشيط للآليات والشبكات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة المعنية بالتعليم للجميع. وسيتسم ذلك بأهمية خاصة في حالة افريقيا حيث ستواصل اليونسكو إعطاء الأولوية لاحتياجات هذه القارة في جميع مجالات برنامجها، بدءاً من تخطيط التربية إلى محو الأمية، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والتعليم في مجال فيروس ومرض الأيدز. وسيستكمل ذلك بإعداد المعلمين والتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. وستستفيد جميع هذه الأنشطة من نهوج التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتلتزم اليونسكو بدعم الاتحاد الافريقي في مجال تنفيذ خطة عمل العقد الثاني للتعليم في افريقيا (٢٠٠٦–٢٠١٥)، ساعية بنشاط إلى تلبية الاحتياجات الإنمائية التي تحددها الجماعات الاقتصادية الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي، والجماعة الاقتصادية لدول افريقيا الوسطى، وإلى التعاون الوثيق مع برامج مثل شراكة نيباد التابعة للاتحاد الافريقي.

الانجازات المنشودة

- تعزيز الالتزام السياسي وزيادة الموارد المالية المرصودة للتعليم على المستويين العالمي والوطني، ولا سيما في افريقيا.
- الرصد المنتظم للتقدم المحرز على المستوى العالمي والإقليمي والقطري نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع، واستخدام نتائج هذا الرصد من قبل الدول الأعضاء في رسم السياسات المبنية على البيّنات.
- إدماج محو الأمية في أنظمة وخطط التعليم الوطنية، ولا سيما في افريقيا، وفي عمليات الأمم المتحدة للبرمجة القطرية المشتركة في جميع المناطق، بالاستناد إلى عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣–٢٠١٢) وخطة عمله.

الهدف الاستراتيجي الثاني للبرنامج:

استحداث السياسات والقدرات والأدوات التي تؤمن التعليم للجميع والتعلّم مدى الحياة، وتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة

٤٥ – ستساعد اليونسكو الدول الأعضاء، ولا سيما في افريقيا، على توسيع فرص انتفاع جميع الدارسين بالتعليم الجيد النوعية في جميع مستويات نظام التعليم، من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة التعليم العالي باتباع نهوج نظامية وغير نظامية وبالاعتماد على نهوج ابتكارية تستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وسيكون تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم قضية ذات أولوية. وستعمل اليونسكو، بوصفها هيئة تقنينية فيما يخص الحق في التعليم، على تطوير وتشجيع الممارسات الجيدة في هذا المجال بالإضافة إلى السياسات والتشريعات ذات الصلة. وفي هذا الصدد ستستفيد اليونسكو أيضاً من مساهمات شبكات البحوث الخاصة بالسياسات التي تعمل على تحديد العقبات التي تحول دون وضع الحق في التعليم موضع التطبيق.

٤٦ – ويعتبر التعليم الجيد عاملاً أساسياً لضمان نجاح الدارسين. وستساعد اليونسكو الدول الأعضاء على تحسين نوعية التعليم من خلال نشاطها في مجالات معينة مثل مضامين التعليم والمناهج الدراسية وتقييم التعلم وإدارة المدارس. وعن طريق المبادرة العالمية بشأن فيروس/مرض الأيدز والتعليم، ستساعد اليونسكو وشركاؤها البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ برامج تعليمية شاملة وموسعة بشأن فيروس ومرض الأيدز بالتركيز على المجالات المذكورة أعلاه. والمعلمون يشكلون عاملاً أساسياً من عوامل النجاح. وستخص اليونسكو افريقيا بالأولوية حيث تعد الاحتياجات في هذا المجال ملحة للغاية، وذلك من خلال مبادرة تدريب المعلمين في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتعزيز التعاون مع الاتحاد الافريقي ومنتدى البرلمانيين الأفارقة للتربية. وستواصل اليونسكو عملها لإعداد المرحلتين الثانية والثالثة من مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات بوصفها إطاراً استراتيجياً عالمياً رئيسياً من أجل تنفيذ عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية. وسيجري تعزيز التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في الوسطين النظامي وغير النظامي من أجل تهيئة الأجيال الشابة لعالم العمل. كما ستعمل اليونسكو على النهوض بالتعليم في السجون والمرافق التأديبية. وستوطد الصلات بين المبادرات الثلاث للتعليم للجميع – وهي المبادرة العالمية بشأن فيروس/مرض الأيدز والتعليم، ومبادرة تدريب المعلمين في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات – من أجل تحقيق أقصى تأثير وتآزر على المستوى القطري.

٤٧ – وتعتبر التربية من أجل السلام مهمة أساسية ذات صلة برسالة اليونسكو. ولذلك سوف تساهم المنظمة من خلال التعليم في تحقيق ثقافة السلام وتعزيز التنمية المستدامة. كما ستعمل على تعزيز الحوار بين الثقافات بهدف دمج التربية في مجال المواطنة العالمية والقيم الديمقراطية في جميع مستويات التعليم النظامي وغير النظامي. وسوف تجند الكراسي الجامعية لليونسكو وشبكات توأمة الجامعات كمراكز للاستكشاف الفكري وميادين لإنتاج ونقل المعرفة، كما ستجند شبكة المدارس المنتسبة كقنوات لتشجيع الحوار ونقل أفضل الممارسات لأغراض التربية من أجل السلام. وسيواصل تعليم الفنون لدمج عامل إبداعي في الجهود التعليمية المبذولة.

٤٨ – ستقوم اليونسكو باعتبارها الوكالة الرائدة للترويج لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥–٢٠١٤)، بتأمين التنفيذ المطرد للعقد، اقراراً بأن عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة يشجع التعليم الجيد الذي يمثل أحد أهداف التعليم للجميع، ويدعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٤٩ – وسيشكل التعليم العالي وإعداد العاملين عاملا أساسيا في تحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما هدف تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم في افريقيا.

٥٠ – وسيكون بناء القدرات والتعليم في مجال العلوم الأساسية والتطبيقية (الرياضيات والفيزياء والكيمياء وعلوم الحياة والهندسة) وكذلك في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية عنصراً جوهرياً في

جهود اليونسكو الرامية إلى تأمين التعليم الجيد للجميع. وسيشمل هذا جهوداً تبذل لصالح جميع مراحل التعليم، من مرحلة التعليم الأساسي الأولي إلى مرحلة التعليم الجامعي. وستقوم اليونسكو، بتوظيف خبرتها المتعددة القطاعات لدعم الدول الأعضاء في تنمية النظم الوطنية للعلوم، بما يشمله ذلك من تدعيم التعليم الجامعي في مجال العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية، مع التصدي بوجه خاص لنقص مدرسي العلوم الجيدي المستوى في المرحلة الجامعية. وستساعد اليونسكو الدول الأعضاء أيضاً على تحسين نوعية وملاءمة التعليم في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وستركّز الأنشطة على ثلاثة مجالات ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال هي: استيعاب جميع الدارسين بواسطة التكنولوجيا (التعلّم الإلكتروني)، وتوسيع نطاق الانتفاع المفتوح، واستكشاف القيمة التربوية لتطبيقات تكنولوجيات الاتصال والمعلومات البديلة والجديدة.

الانجـــازات المنشـــودة

- تعزيز القدرات المؤسسية في الدول الأعضاء من خلال خطة العمل الشاملة قصد تحسين انتفاع الدارسين في جميع المراحل.
- تعزيز التعليم الجيد في الدول الأعضاء، مع التشديد بصفة خاصة على تعليم السلام.
- إدماج التعليم العالي وتدريب المعلمين إدماجا كاملا في خطط التربية الوطنية ونظمها، وخاصة في افريقيا.
- وضع القواعد والمعايير التربوية ونشرها ورصدها على المستوى القطري لتعزيز الحق في التعليم.
- مساعدة الدول الأعضاء في جميع المناطق على إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في عمليات التعليم والتعلّم في كافة المستويات.
- إسداء المشورة للدول الأعضاء بشأن إدماج التنمية المستدامة في المناهج الدراسية وفي عمليات التعلّم بغية تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.
- مساعدة الدول الأعضاء في جميع المناطق على صياغة استجابات شاملة ينفذها قطاع التربية في مجال مكافحة فيروس ومرض الأيدز.

الهدف الشامل ٢

تسخير المعارف والسياسات العلمية لأغراض التنمية المستدامة

٥١ – تتسم العلوم والتكنولوجيا بأهمية جوهرية لإحلال السلام والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وستعمل اليونسكو، من خلال برامجها المتعلقة بالعلوم، كعامل حفاز من أجل تمكين الدول الأعضاء من معالجة الجوانب المتعددة الأطراف المتصلة بالسلام والفقر، إلى جانب تعزيز الحوار بين شتى الثقافات ونظم المعرفة. وستعزز اليونسكو الانتفاع المتكافئ بالمعرفة العلمية والتقنية والخدمات الأساسية عن طريق التكنولوجيات المناسبة، بما يفضي إلى تحسين مستويات المعيشة، وخاصة للشرائح المستبعدة في المجتمع. وستستجيب المنظمة على وجه الخصوص، مهتدية بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، لاحتياجات افريقيا – المبينة في قرارات القمة الثامنة للاتحاد الافريقي التي عقدت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ في أديس أبابا – والنساء والشباب والشعوب الأصلية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. كما ستعمل اليونسكو على تشجيع استفادة الناس من عمليات إنتاج وتقاسم وتطبيق المعارف العلمية ومشاركتهم فيها، وعلى تنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٢ – ولدى الاضطلاع بهذه الأدوار الأساسية ستكون اليونسكو، بحكم التفويض المسند إليها في مجال العلوم، هي المدافع الرئيسي داخل منظومة الأمم المتحدة عن القوة التحويلية للمعارف العلمية التي يمكن تسخيرها لتوطيد السلام والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وستقوم المنظمة بهذا الدور من خلال تشجيع الحوار والتعاون والربط الشبكي وبناء القدرات وتقاسم المعارف مع الأوساط العلمية وأصحاب القرار والمجتمع المدني، على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري.

٥٣ – وستواصل اليونسكو الإسهام في جهود منظومة الأمم المتحدة التعاونية الرامية إلى إدارة واستخدام الموارد الطبيعية على أسس مستدامة، ولا سيما من خلال آليات التعاون المنشأة في إطار المنظومة – مثل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالمحيطات، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة – وكذلك من خلال مبادراتها المتعلقة بالتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.

٥٤ – وتؤدي اليونسكو دوراً حيوياً في المساعدة على تقوية القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية وتهيئة بيئة تمكينية، في افريقيا على وجه الخصوص، وذلك عن طريق:

- تنمية وتعزيز فرص الانتفاع بالبحوث والابتكارات العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك فهم التفاعلات الدينامية بين نظم الأرض والمجتمع؛
- بناء القدرات البشرية والمؤسسية في مجال العلوم والتكنولوجيا في جميع المستويات التعليمية؛

- جمع وتفسير البيانات لأغراض الرصد ووضع المؤشرات المرجعية؛
- دعوة الدول الأعضاء إلى اعتماد سياسات في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا تستند إلى البيّنات وتشمل قواعد ومعايير اليونسكو؛
- تحديد ونشر أفضل الممارسات والنهوج التعاونية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛
- تشجيع الشراكات والتحالفات التي من شأنها أن تشجع على بذل جهود أوسع نطاقاً.

٥٥ – وستتضمن كل البرامج نهوجاً جامعة بين التخصصات تستعين بإسهامات مستقاة من جميع مجالات اختصاص اليونسكو. وسيكون بناء القدرات، من خلال تحقيق التكامل بين البحث العلمي والتعليم، سمة رئيسية لهذا التفاعل الاستراتيجي. وستولى عناية خاصة لتمكين النساء من خلال تأمين فرص انتفاعهن بالمعلومات المتصلة بالعلوم والتكنولوجيا، واجتذاب الشباب للاشتغال بالمهن العلمية، وتشجيع الباحثين الشباب. وستعكس البرامج وتروج أحدث ما وصلت إليه العلوم، بما في ذلك المنظورات العلمية الجديدة – مثل القدرة الاجتماعية والإيكولوجية على التكيف، والإدارة التكيفية للبيئة – وستراعي في الوقت نفسه المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية.

الانجـــازات المنشـــودة

- إدراج العناصر المتعلقة بالعلوم في عمليات البرمجة القطرية للأمم المتحدة (مثل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والدراسات الاستراتيجية للحد من الفقر) خلال الفترة ٢٠٠٨–٢٠١٣.
- ترجمة المعرفة العلمية إلى سياسات علمية وطنية تدعم التنمية المستدامة في جميع المناطق.
- ممارسة الأدوار القيادية في إطار ما تضطلع به وكالات الأمم المتحدة من جهود مشتركة ذات صلة بالأبعاد العلمية للتنمية المستدامة.

وسوف تسعى اليونسكو إلى تحقيق هذا الهدف الشامل من خلال ثلاثة أهداف استراتيجية للبرنامج:

الهدف الاستراتيجي الثالث للبرنامج:

تسخير المعارف العلمية لصالح البيئة وإدارة الموارد الطبيعية

٥٦ – يقع فهم التغيرات في نظم الأرض المعقدة والدينامية وتأثيرها المجتمعي والبيئي في صميم مهمة اليونسكو العلمية المتمثلة في تعزيز التنمية المستدامة استناداً إلى برامجها العلمية الدولية الحكومية والدولية وشبكاتها العاملة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وتتضمن القضايا المحدَّدة التي يتعيّن تناولها تغيّر المناخ، وعلى الأخص الاحترار العالمي وتغيّر مستوى سطح البحر والدورة الهيدرولوجية وفقدان التنوع البيولوجي والمخاطر الطبيعية، فضلاً عن عوامل التغيّر العالمية الأخرى مثل النمو السكاني وتبدل أنماط استخدام الأراضي والهجرة والتوسع العمراني. وترعى اليونسكو، بالاشتراك مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للعلوم، «البرنامج العالمي للبحوث المناخية»، وهو أكبر برنامج بحثي عن تغير المناخ يُضطلع به خلال العقدين الماضيين، وترعى على الأخص «مشروع التغير المناخي وإمكانية التنبؤ به». وتسهم جهود اليونسكو في مجالي البحوث والرصد في الحد من اللايقينيات العلمية المتصلة بتغيّر المناخ، وهي جهود ضرورية لتمكين الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ من القيام بعمله التوليفي في هذا الصدد. وستسدي اليونسكو المشورة إلى الحكومات بشأن إدراج الجوانب الاجتماعية والثقافية، وعلى الأخص المعارف التقليدية والتراث والأبعاد التربوية وبناء القدرات المؤسسية، في إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية وتلك المتصلة بالمياه العذبة. وسيجري الاهتمام بالمناطق الضعيفة إيكولوجياً مثل المناطق الساحلية والجزر الصغيرة ومكافحة التصحر كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة. كما سيتم إيلاء عناية خاصة لجمع البيانات العلمية ذات الصلة وإجراء توليفات للمعارف المتوافرة، ولتوثيق ونشر الممارسات والنهوج الجيدة في مجال إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك آثارها الاجتماعية. وستشرع اليونسكو، بعد أن عينتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وكالة رائدة للسنة الدولية لكوكب الأرض، التي توافق عام ٢٠٠٨، في القيام بأنشطة مناسبة للاحتفال بهذه السنة.

٥٧ – وستسدي اليونسكو المشورة إلى الحكومات بشأن القضايا العلمية المتصلة بالمياه العذبة والمحيطات، بالاعتماد أيضاً على دورها الأساسي في الجهود التعاونية لمنظومة الأمم المتحدة، وعلى الأخص من خلال آليتي لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالمحيطات. وعلاوة على ذلك، ستسهم اليونسكو في البحوث الرامية إلى فهم تغير المناخ وتأثيره على البيئة والمجتمعات. وستستعين اليونسكو على وجه التحديد بالقائمة الواسعة لمواقعها، التي تشمل معازل المحيط الحيوي ومواقع التراث العالمي والحدائق الجيولوجية، في الرصد العالمي لتغيّر المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتنمية المستدامة. وستسهم المنظمة بنشاط في عمليات الرصد وإعداد التقارير والتقييم الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات بشأن حالة نظم الأرض، مثل البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية. وتضطلع اليونسكو أيضاً بدور قيادي في تطوير النظام العالمي لشبكات مراقبة الأرض، إذ توفر لجنتها الدولية الحكومية لعلوم المحيطات خدمات الأمانة لأحد النظم الثلاثة العالمية للمراقبة، ألا وهو النظام العالمي لمراقبة المحيطات – بوصفه العنصر البحري من النظام العالمي لمراقبة المناخ المنبثق عن الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ. ويعود تطور النظام العالمي لشبكات مراقبة الأرض بالنفع أيضاً على نظم مراقبة المناخ الأرضي ورصد الكوارث المرتبطة ببرامج علوم الفضاء الخاصة باليونسكو. وسينصب التركيز على وجه الخصوص على احتياجات افريقيا وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٨ – وستقوم اليونسكو في جميع برامجها، ولا سيما البرامج العلمية الدولية الكبرى، بحشد مواردها وتحسين تنسيقها وتشجيع الأنشطة الجامعة للقطاعات والمشتركة بينها من خلال تعزيز الشراكات مع بقية منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بالعلوم والتكنولوجيا ووكالات التخطيط الوطنية والمنظمات غير الحكومية.

الانجازات المنشودة

- رسوخ قيادة اليونسكو لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجالي المياه العذبة والمحيطات على المستويين العالمي والوطني، بما في ذلك في عمليات البرمجة القطرية لمنظومة الأمم المتحدة.
- الإصدار الدوري لتقارير عالمية لرصد حالة المياه العذبة والمحيطات.
- الاتفاق على المبادئ والخطوط التوجيهية للإدارة العلمية المستدامة للموارد الطبيعية وتطبيقها في كافة المناطق عن طريق سياسات وطنية.

الهدف الاستراتيجي الرابع للبرنامج:

تعزيز السياسات وبناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار

٥٩ – ستولى العلوم الأساسية والهندسية أهمية خاصة لأنها ترسي الدعائم العلمية للابتكارات ولأنها تولد فوائد اقتصادية وتوفر فرصاً أفضل لتلبية احتياجات الإنسان الأساسية. وتستلزم ثقافة الصيانة اهتماما مماثلا.

٦٠ – وستقدم اليونسكو الدعم للدول الأعضاء، ولا سيما في افريقيا وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تطوير سياساتها الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية في مجال العلوم. وسيتسنى القيام بذلك من خلال ما يلي:

- تعزيز مؤسسات التعليم والبحوث؛
- إسداء المشورة بشأن السياسات في المراحل التمهيدية للأنشطة؛
- وضع مؤشرات مرجعية ورصد الاتجاهات في نظم العلوم والتكنولوجيا والابتكار بالتعاون مع معهد اليونسكو للإحصاء؛
- النهوض بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مجالي التدريب والبحوث؛
- إعلام واضعي السياسات وعامة الجمهور بالنتائج العلمية المحرزة.

٦١ – وستساعد اليونسكو الدول الأعضاء في تنمية قدرات ومعارف راسمي السياسات ومخططي المناهج الدراسية ومدربي المعلمين والمعلمين من أجل تحسين نوعية وملاءمة التعليم في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات مسهمة بذلك في تنمية ثقافة تعليم العلوم. وستدعو اليونسكو إلى إدراج مناهج ومضامين علمية محسنة في كل مراحل التعليم، بما في ذلك من خلال التعليم عن بعد، من أجل التشجيع على زيادة اهتمام الشباب بهذه المجالات.

٦٢ – وفي مجال الطاقة، ستوفر اليونسكو المشورة بشأن السياسات القائمة على البيّنات وستقوم ببناء القدرات ونشر المعارف العلمية والتقنية، مع التركيز بصفة خاصة على مصادر الطاقة المتجددة والبديلة وعلى إدارة الطاقة والاقتصاد في استخدامها، كجزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة.

٦٣ – أما في مجال الهيدرولوجيا فستقدم اليونسكو المشورة الخاصة بالسياسات، وتوفر الدعم لبناء القدرات عن طريق تعزيز التآزر بين مختلف برامجها، وبصفة خاصة البرنامج الهيدرولوجي الدولي وغيره من الكيانات، مثل مراكز الفئة ٢، وتشجيع اتباع استراتيجيات فعالة للقيام بأنشطة هادفة مشتركة.

٦٤ – وسيكون الحوار والتعاون، من خلال طائفة واسعة من الشبكات ومراكز الامتياز المشتركة بين التخصصات، ولا سيما في البلدان النامية، بالإضافة إلى برامج التعاون بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب وبرامج التعاون الثلاثي، من السمات الهامة بوجه خاص في هذه الجهود جميعاً. وسيتم دعم وتعزيز الربط الشبكي والتعاون وآليات تشاطر المعارف في مجال السياسات العلمية والعلوم الأساسية والهندسية على المستوى العالمي والإقليمي ودون الإقليمي وبوجه خاص في افريقيا. وستواصل اليونسكو بصفة خاصة الإسهام في خطة العمل الموحدة للعلوم والتكنولوجيا للفترة ٢٠٠٦–٢٠١٠ المنفذة في إطار الاتحاد الافريقي/نيباد، وفي خطة العمل البيئية الخاصة بنيباد. وستراعي جميع الأنشطة السياقات الاجتماعية والثقافية والبيئية وستركز في جوهرها على الأبعاد الأخلاقية للعلوم.

الانجازات المنشودة

- اعتماد الدول الأعضاء في جميع المناطق، ولا سيما في افريقيا، سياسات وطنية قائمة على البيّنات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
- إجراء رصد عالمي للقدرات والاتجاهات العلمية والتكنولوجية.
- تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية في مجال العلوم الأساسية والهندسية والطاقة على جميع المستويات، ولا سيما في افريقيا وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبما يعود بالنفع على الطالبات.
- مساعدة الحكومات في وضع سياسات وطنية تتصل بمصادر الطاقة المتجددة والبديلة وبالإدارة المستدامة للطاقة.

الهدف الاستراتيجي الخامس للبرنامج:

الإسهام في الاستعداد لمواجهة الكوارث وتخفيف آثارها

٦٥ – ستساعد اليونسكو الدول الأعضاء في بناء القدرات كي تصمد أمام الحوادث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها البشر، بما فيها الكوارث ذات الطابع التكنولوجي، وتتغلب على هذه الحوادث والكوارث. وقد باتت الحوادث الطبيعية، كالهزات الأرضية والفيضانات وأمواج التسونامي والانزلاقات الأرضية والعواصف المصحوبة بالرياح والثورانات البركانية والجفاف والتصحر، تتسبب على نحو متزايد في نتائج كارثية بالنسبة لبني البشر. ويتفاقم خطر حدوث كوارث

كهذه نتيجة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية غير المستدامة والنمو السكاني والتوسع العمراني الجامح في المدن والمناطق الساحلية. وستسعى اليونسكو إلى تسخير المعرفة والتكنولوجيا والنهوض بالتعليم من أجل بناء قدرات فعالة لتعزيز الوقاية من جميع أنواع الكوارث، التي يعاني منها السكان الفقراء بصفة خاصة، وللتخفيف من شدة التأثر بها. ومن شأن اتباع نهوج متكاملة وبناء التآزرات بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والثقافة والتعليم ونظم المعلومات أن يضعا الأساس اللازم لإعداد برامج مشتركة بين التخصصات لإدارة أخطار الكوارث. وفي سياق إسهام اليونسكو في تطبيق منظومة الأمم المتحدة بأسرها لإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥ بشأن القدرة على مواجهة الكوارث، ستوفر المنظمة التنسيق على المستوى الدولي الحكومي، وتسدي المشورة للحكومات، وتقدم الدعم على صعيد السياسات فيما يتعلق بإنشاء وتشغيل شبكات للرصد ونظم للإنذار المبكر بالمخاطر الطبيعية والتخفيف من أخطارها، مع التركيز بصفة خاصة على الزلازل وأمواج التسونامي والفيضانات والانزلاقات الأرضية. كما ستروج المنظمة للاستراتيجيات المشتركة المتعددة الأطراف الرامية إلى رفع مستوى التثقيف والوعي بالكوارث ولا سيما في صفوف المجتمعات المعرضة للخطر في افريقيا وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، باعتبار هذه الاستراتيجيات عنصراً جوهرياً من عناصر عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة والمبادرة الدولية للفيضانات اللذين تقودهما اليونسكو.

الانجـــازات المنشـــودة

- إنشاء نظم للإنذار المبكر من أمواج التسونامي وتشغيلها في افريقيا وجنوبي المحيط الهادي والبحر المتوسط وشمال شرق المحيط الأطلسي والكاريبي.
- إعداد المجتمعات المعرضة للخطر والتي اعترتها عوامل ضعف لمواجهة الكوارث من خلال الانتفاع والاستعانة بالمعلومات والمعارف، والتخفيف من تأثير الكوارث.
- تقديم المشورة والمساعدة للحكومات عن طريق صياغة السياسات الرامية إلى التخفيف من مخاطر الكوارث وآثارها.
- تقديم المساهمات لوضع استراتيجيات وطنية للوقاية من الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان وللتخفيف من شدة التأثر بها، وإدراج هذه الاستراتيجيات والبرامج في جهود البرمجة القطرية المشتركة في منظومة الأمم المتحدة.

٦٦ - وستواصل اليونسكو على وجه الخصوص الاستفادة من تجربة استجابتها لكارثة أمواج التسونامي في المحيط الهندي، لتعزيز عملها في كل من المحيط الهندي والمحيط الهادي، ولتوسيع نطاق نظم الإنذار المبكر بأمواج التسونامي كي يشمل افريقيا وجنوبي المحيط الهادي والبحر الأبيض المتوسط وشمال شرق المحيط الأطلسي والكاريبي. وستروج اليونسكو، من خلال لجنتها الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، للمفهوم الشامل لنظم الإنذار المبكر، وذلك في شراكة مع الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٦٧ - وستقوم اليونسكو، بالاستناد إلى خبرات وشبكات برامجها التربوية والعلمية الدولية، بتنشيط الشراكات والشبكات الإقليمية المكرسة لجمع ونشر المعلومات والمعارف ذات الصلة بالمخاطر، ومواطن الضعف، والقدرات المتوافرة في مجال تخفيف المخاطر. وستوزع وتعزز وتروج على نطاق واسع المبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة والأدوات الخاصة برسم السياسات الاستباقية للحد من المخاطر ولتعزيز التقييم المتكامل لأخطار الكوارث والتخفيف من آثارها. وستولى عناية للنهوج التي تراعي المنظور الجنساني والملائمة اجتماعياً وثقافياً وللنهوض بالممارسات المحلية وممارسات الشعوب الأصلية في مجال الحد من المخاطر، ولاستخدام قنوات رسمية وغير رسمية لتعبئة قادة المجتمعات المحلية والنساء والشباب والأطفال وتوعيتهم، ولنشر المبادئ التوجيهية الرامية إلى حماية المدارس ومواقع التراث الثقافي المعرضة للخطر.

٦٨ - وكيما تعزز اليونسكو قدرتها التنفيذية، ستشارك على نحو نشط في المرفق العالمي للحد من الكوارث، مركزة جهودها التنفيذية على المستوى القطري، إلى جانب مواصلة دورها كهيئة تقنينية وكمنسق إقليمي على مستوى الحكومات. ومن شأن النشاط المنفذ على المستوى القطري أن يساند الاستراتيجيات المشتركة المتعلقة بالكوارث والبرامج الوطنية الخاصة بالاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ويساعد على دمج عناصرها ذات الصلة في جهود البرمجة القطرية المشتركة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

الهدف الشامل ٣
مواجهة التحديات الاجتماعية والأخلاقية المستجدة

٦٩ - يشغل البعدان الاجتماعي والأخلاقي مكانة مركزية في تفويض اليونسكو، ويتجلى هذا البعد في سعيها إلى بلوغ شرائح المجتمع الأضعف حالاً، وإسهامها في تعزيز السلام وحقوق الإنسان والقضاء على الفقر من خلال اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في جميع مجالات اختصاصها. ومن خلال القيام بذلك، ستسهم اليونسكو في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف الإنمائي الأول، وفي التصدي لمجموعة من التحديات الكبرى المترابطة.

٧٠ - وسيتمثل التحدي الأول في ضمان رصد وتحليل تأثير الابتكارات العلمية والتكنولوجية على حقوق الإنسان من خلال تعزيز نشاط المنظمة في مجال أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا. وبات هذا الأمر يثير انشغالاً متزايداً، إذ تسعى كثير من البلدان إلى ضمان التعامل بنهج متسق مع الديناميات المعقدة للعلاقات بين العلوم والمجتمع. والدوافع لذلك هي، من جهة، الحاجة إلى تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية من أجل تحقيق نمو اقتصادي عادل، ومن جهة أخرى، الحاجة إلى قيام العلميين بمعالجة القضايا المتعلقة بتأثير التكنولوجيات البيولوجية وغيرها من التكنولوجيات الناشئة على المجتمعات والأفراد. وتتمتع اليونسكو في هذا المجال بميزة نسبية خاصة، نظراً لعملها التقنيني الرائد في مجال أخلاقيات البيولوجيا، الذي يشكل منظور حقوق الإنسان ركيزته الوطيدة والذي تسانده أنشطة اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا واللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا واللجنة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بشأن أخلاقيات البيولوجيا، والدور المحوري التي تؤديه اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية (كومست) من أجل تعزيز الحوار التعاوني على المستوى الدولي وصياغة التوجّه السياسي فيما يتعلق بالقضايا المستجدة الأساسية.

٧١- ويرتبط التحليل والتأمل الفلسفيان ارتباطا وثيقا ببناء السلام وبعملية تنمية ثقافة السلام. وستستند الأنشطة التي يُضطلع بها في ظل استراتيجية اليونسكو المشتركة بين القطاعات للفلسفة إلى ثلاث ركائز هي: (١) تعزيز الحوار والتحليل الفلسفي بشأن القضايا المعاصرة؛ (٢) تشجيع تعليم الفلسفة؛ (٣) تعزيز المعارف الفلسفية ونشرها. وستقوم اليونسكو بدور جهة الاتصال بين الفلاسفة من أجل إنشاء أطر للتعاون فيما بينهم في كل مناطق العالم. وستقوم شبكة للفيلسوفات بدعم عملية تمكين الفيلسوفات وتعزيز إسهامهن وإدماجهن في المجتمع العالمي للفلاسفة.

٧٢- أما التحدي الثاني فيتمثل في تعزيز مساهمة اليونسكو في توثيق الصلات بين نتائج البحث العلمي واحتياجات السلطات الوطنية والمحلية إلى سياسات تعالج بها قضايا أساسية تتعلق بالركيزة الاجتماعية للتنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالتحولات الاجتماعية الواسعة النطاق والناشئة عن تأثير العولمة على المجتمعات والأطراف الفاعلة الاجتماعية، ولا سيما النساء والشباب. وسيجري التركيز على تعزيز أطر البحوث والسياسات المتصلة بالقضاء على الفقر، ومكافحة ضروب التمييز والعنف في صفوف الشباب، والتطبيق المنهجي للنهج القائم على حقوق الإنسان في أنشطة اليونسكو المتعلقة بالتنمية الاجتماعية. وسيجري إلى جانب ذلك التشجيع على بناء القدرات، بغية تعزيز السياسات العلمية وتدعيم نظم البحوث الوطنية من خلال برامج مشتركة بين القطاعات وجامعة للتخصصات. وستشمل هذه الجهود أيضاً مجال الرياضة والتربية البدنية الذي يمثل أداة رئيسية للحفاظ على الصحة وتنمية القدرات البدنية وكذلك لاكتساب القيم الضرورية للتفاعل الاجتماعي والحوار بين الثقافات. وسيتطلب كل ذلك تعزيز التعاون بين مختلف البرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية لليونسكو، والتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات الدولية الرئيسية مثل المجلس الدولي للعلوم والمجلس الدولي للبحوث الاجتماعية والمجلس الدولي للفلسفة والعلوم الإنسانية.

٧٣- وسيتمثل التحدي الثالث في تعزيز قدرات المنظمة على تحديد القضايا والأخطار الأخلاقية والمجتمعية الناشئة في مجالات اختصاص اليونسكو، والتي قد تقتضي في الأجل المتوسط والطويل إعداد وتنفيذ أنشطة محددة موجهة نحو قضايا معينة، على غرار ما كان عليه الحال بالنسبة لفيروس/مرض الأيدز وأوضاع ما بعد النزاع. وسيجري الاضطلاع بهذا المسعى في سياق كل مجال من مجالات اختصاص اليونسكو، مع تعبئة سبل التعاون الجامعة بين التخصصات والمشتركة بين القطاعات، ومع التركيز على التطورات وأشكال وميادين المعرفة الجديدة التي تتصل اتصالاً مباشراً بمساهمة المنظمة في إحلال السلام والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وتشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات.

٧٤- وبغية التصدي لهذه التحديات، سوف تُدرج عناصر التعليم والتدريب في مختلف الأنشطة، ولا سيما في مجالات أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، وحقوق الإنسان، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، والفلسفة. وتمثل مكافحة المنشطات في مجال الرياضة تحدياً أخلاقياً محدداً ستسهم اليونسكو في التصدي له من خلال تطبيق الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة.

الانجازات المنشودة

- تنشيط النقاش على الصعيد الدولي بشأن القضايا المتعلقة بأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، واستهلال أنشطة وطنية ذات صلة.
- نشر نتائج البحوث العلمية بشأن الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة، ولا سيما فيما يخص القضايا المتعلقة بالفقر، وتقديم الدعم لبناء القدرات من أجل إنشاء نظم بحوث وطنية.
- تعزيز التعاون الدولي في مجال التأمل الفلسفي ضمن إطار بناء ثقافة السلام، بما في ذلك من خلال شبكة دولية للفيلسوفات.

وستسعى اليونسكو إلى تحقيق هذا الهدف الشامل من خلال ثلاثة أهداف استراتيجية للبرنامج:

الهدف الاستراتيجي السادس للبرنامج:

تعزيز المبادئ والممارسات والمعايير الأخلاقية ذات الأهمية بالنسبة للتنمية العلمية والتكنولوجية

٧٥- أصبحت هناك في عصر العولمة حاجة ماسة إلى تحديد وترويج قيم ومؤشرات مشتركة وإلى تعزيز المبادئ والمعايير الأخلاقية لتوجيه التقدم العلمي والتنمية التكنولوجية، ولا سيما في البلدان النامية التي لا تتمتع بصورة متكافئة بمنافع التقدم العلمي والتكنولوجي. وسوف يعكس عمل اليونسكو في مجال أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا هذه الشواغل، ويدرس التقدم العلمي على ضوء الاعتبارات الأخلاقية المتأصلة في التراث الثقافي والقانوني والفلسفي والديني للمجتمعات المعنية.

٧٦- وستسعى اليونسكو إلى تحقيق فهم أفضل لأهم القضايا الأخلاقية التي تطرحها العلوم والتكنولوجيا وإلى دعم تحليل ومناقشة هذه القضايا على المستوى الدولي والإقليمي والوطني. وستقوم اليونسكو، استناداً إلى دورها الرائد والقيادي في مجال أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، واستناداً إلى عمل اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا واللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا واللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية، بدعم تنفيذ وصقل الوثائق التقنينية الراهنة فضلاً عن تطبيق الممارسات والأدوات الكفيلة بتيسير تطور واستخدام العلوم والتكنولوجيا مع احترام كرامة البشر وحقوق الإنسان. وستدعم أيضاً إعداد أي وثائق تقنينية جديدة تعتبرها الهيئتان الرئاسيتان ضرورية. وستشجع اليونسكو كذلك التأمل واتخاذ القرارات في مجال الأخلاقيات (وأخلاقيات البيولوجيا)، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي وتقاسم الخبرات.

٧٧- وستشجع المنظمة تطبيق الوثائق التقنينية والمبادئ التوجيهية التي سبق اعتمادها في هذا المجال وستعمل على تعزيز تأثيرها. وستوفر المنظمة أيضاً منتدى لعملية تأمل فكري جامعة بين التخصصات ومتعددة الثقافات وتعددية بشأن القضايا العالمية الجديدة والناشئة في هذا الميدان، وسيشارك في ذلك المنتدى الأوساط الفكرية والعلمية، وصانعو السياسات والأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني. وستدعم اليونسكو بذلك تحليل التطورات العلمية والتكنولوجية التي يمكن أن تثير أسئلة أخلاقية بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية سواء بسواء. وسوف تنفذ جميع هذه الأنشطة من خلال تعزيز التعاون بين البرامج العلمية للمنظمة.

٧٨- وعلى المستويين الإقليمي والوطني، ستولى عناية خاصة لتشاطر الخبرات والمعارف والدراية الفنية بهدف تعزيز القدرات الوطنية على تنظيم القضايا الأخلاقية المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا وتحليلها ومعالجتها، ولا سيما في سياق أنشطة بناء القدرات المتعلقة بسياسات العلوم وتطوير نظم البحوث الوطنية. وسيجري تركيز الدعم على إنشاء وتعزيز الهيئات والآليات الوطنية – مثل اللجان الوطنية لأخلاقيات البيولوجيا والهيئات التابعة للجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية – القادرة على تقييم التطورات العلمية والتكنولوجية، وصياغة التوصيات والإسهام في وضع السياسات والمبادئ التوجيهية الوطنية. وسيتمثل جزء أساسي من هذا العمل في تشجيع مشاركة المجتمع بأسره بطريقة فعالة ومستنيرة من خلال زيادة الوعي والقيام بأنشطة ترويجية وحفز المناقشة الديمقراطية المفتوحة بشأن الآثار الأخلاقية المترتبة على التطورات العلمية والتكنولوجية وبشأن العلاقة بين الأخلاقيات والحكم السليم. وستتمثل إحدى السمات الخاصة لهذا النشاط في تعليم الأخلاقيات، ولا سيما للعلميين والمهنيين والمدربين الشباب.

الانجازات المنشودة

- الأخذ على المستوى الوطني، من خلال سن التشريعات المناسبة، بالوثائق التقنينية التي اعتمدتها اليونسكو بشأن أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا.
- تقديم الدعم في جميع المناطق، إلى الهيئات والآليات الوطنية التي تعنى بأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، وبالقضايا المتعلقة بأخلاقيات البيولوجيا على وجه الخصوص.
- تشجيع المناقشة الديمقراطية على المستويين الوطني والإقليمي بشأن الآثار الأخلاقية المترتبة على التطورات في مجال العلوم والتكنولوجيا، وخاصة من خلال ضمان الربط الشبكي وتبادل أفضل الممارسات والخبرات.

الهدف الاستراتيجي السابع للبرنامج:

تعزيز الروابط بين البحوث والسياسات فيما يخص التحولات الاجتماعية

٧٩- يؤدي تضافر الآثار الناشئة عن عمليات العولمة إلى نشوء دينامية معقدة تواكب التحولات الاجتماعية التي تشمل جميع الأطراف الاجتماعية الفاعلة، والتي لا تزال تقترن بتنامي أوجه التفاوت وبتفشي الفقر المدقع والاستبعاد والحرمان من حقوق الإنسان الأساسية، مما يفضي في كثير من الأحيان إلى نشوب نزاعات داخلية. ولمواجهة هذه الاتجاهات، يتعين على السلطات الوطنية والمحلية أن تضع سياسات ترتكز على البيّنات وتراعي الخصوصيات الثقافية، لدى قيامها بمواجهة التحديات الاجتماعية التي اتسع نطاقها على نحو لم يسبق له مثيل وباتخاذ قرارات بشأن الأولويات التي ينبغي منحها للسياسات المتعلقة ببعض القضايا المترابطة مثل القضاء على الفقر، وحقوق الإنسان، والهجرة، ومحاربة التمييز ضد المهاجرين – حيثما حدث ذلك –، والتوسع العمراني، والقضايا الجنسانية، وتمكين الشباب، والرياضة والتربية البدنية، بالإضافة إلى مكافحة التمييز وكراهية الأجانب، وتعزيز احترام الشعوب الأصلية.

٨٠- وستسهم اليونسكو في هذه الجهود، في إطار التعاون مع هيئات الأمم المتحدة المعنية، وذلك من خلال إدماج نتائج البحوث الطليعية بشأن التحولات الاجتماعية الأساسية في عمليات صياغة السياسات من قبل السلطات الوطنية والمحلية، وخاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، كما تدعو إلى ذلك مختلف المنتديات الدولية والإقليمية والوطنية التي ترعاها اليونسكو، ولا سيما منتديات وزراء التنمية الاجتماعية المعنية بالصلة بين البحوث والسياسات، التي عقدت في عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وستسهم اليونسكو أيضاً في تعزيز أطر الحوار والتبادل بين الباحثين وصانعي السياسات، وخاصة على المستويين دون الإقليمي والوطني.

٨١- وستدعم هذه الأنشطة عن طريق تشجيع جهود تعاونية جديدة في الأوساط الدولية للباحثين في مجال العلوم الاجتماعية مما يتيح وضع برامج بحوث موجهة نحو معالجة المشكلات. وستستجيب هذه الأنشطة كذلك – لا سيما عن طريق المتابعة والربط الشبكي واستخدام أدوات البحوث الاجتماعية المتاحة على الانترنيت، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب – لاحتياجات البلدان النامية المتزايدة في مجال بناء القدرات على إعداد وتنفيذ سياسات كلية في ميدان العلوم، وإنشاء نظم وطنية للبحوث يناط بها دور رئيسي يتمثل في تمكين البلدان من تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية وغير ذلك من الأهداف الإنمائية التي تحظى بالقبول على الصعيد الدولي.

الانجازات المنشودة

- تدعيم منابر الحوار والتبادل بين باحثي العلوم الاجتماعية وراسمي السياسات، على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، ولا سيما فيما يخص القضاء على الفقر.
- إنشاء برامج بحث تعاونية على الصعيدين الوطني والإقليمي تعنى بالقضايا الرئيسية في مجال العلوم الاجتماعية، وتتضمن بناء القدرات الوطنية والإقليمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- تعزيز رسم السياسات في مجال العلوم وإنشاء نظم البحث الوطنية، بالاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الهدف الاستراتيجي الثامن للبرنامج:

تشجيع البحوث بشأن القضايا الأخلاقية والاجتماعية الهامة المستجدة

٨٢- تواجه اليونسكو دائماً، في جميع مجالات اختصاصها، طائفة من العمليات والقضايا التي يمكن أن تعرقل تحقيق أهداف المنظمة، وتقوض النتائج المحرزة فعلاً، وتعرض للخطر التمتع بحقوق الإنسان المتعلقة بمجالات اختصاصها، وقد حدث ذلك بالفعل في بعض الحالات. ومن الأمثلة على ذلك تأثير الأوبئة، والنزاعات الأهلية، والاستقطاب فيما بين الهويات الثقافية والدينية، وأشكال العنف والتعصب الجديدة، وهي أمور شكلت في أحيان كثيرة مصدر قلق بالغ. ذلك أنها يمكن أن تؤدي إلى خراب المؤسسات التعليمية على جميع المستويات، وإلى إضعاف بالغ للقدرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والاتصالات، وكذلك لقدرة المجتمع المدني على التصدي للتعصب والتمييز ضد المهاجرين وكراهية الأجانب والعنصرية.

٨٣- وستُرفد هذه الأنشطة، حسب ما قد يقتضيه الأمر، بتدابير وقائية تعد على نطاق المنظمة بأسرها وفي كافة مجالات اختصاصها، لتوفر من ثم استجابة ملائمة للتحديات المركبة والمتعددة الجوانب التي قد تنجم عن بروز مخاطر جديدة، بما فيها المخاطر المتأتية عن أوضاع ما بعد النزاع. وفي هذا الصدد، ستعطى الأولوية أيضا لعملية تعبئة جهود شبكة اليونسكو الميدانية ومعاهدها ومراكزها من الفئتين ١ و ٢.

٨٤- وعملاً على التصدي بدون إبطاء لهذا النوع من الأخطار والمشكلات، ستسعى اليونسكو إلى تعبئة الطائفة الواسعة من شبكات البحوث المتوافرة لديها من أجل تحديد القضايا الأخلاقية والاجتماعية المستجدة الناشئة التي قد تكون لها، إذا ما أهملت، آثار سلبية بالغة على تحقيق أهداف المنظمة. وستركز أيضاً على اتجاهات البحث الناشئة، التي يمكن أن توفر معلومات ووجهات نظر جديدة بشأن القضايا المعنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستعزز اليونسكو اتباع نهج مشترك بين القطاعات في مجال الدراسات والأنشطة المستقبلية دعماً للأنشطة المضطلع بها في كل مجالات اختصاص المنظمة.

الانجازات المنشودة

- صياغة أنشطة على نطاق المنظمة بأسرها استنادا إلى دراسات مستقبلية تتعلق بالقضايا الأخلاقية والاجتماعية المستجدة ذات الأهمية البالغة التي تتصل بمجالات اختصاص اليونسكو.
- إنشاء آليات للتنبؤ بالمشكلات والأخطار المستجدة التي تندرج في مجالات اختصاص اليونسكو.

الهدف الشامل ٤

تعزيز التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات وثقافة السلام

٨٥- لقد أقر المجتمع الدولي بأن التنوع الثقافي «تراث مشترك للإنسانية» (المادة ١ من إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، ٢٠٠١). وبعد ذلك بفترة قصيرة، اعترفت وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بأهمية احترام وتفهّم التنوع الثقافي في شتى أنحاء العالم بوصفه إسهاماً في إثراء البشرية. ولذا فإن تعزيز التنوع الثقافي وتعزيز الأمر الملازم له، وهو الحوار، يمثلان أحد التحديات المعاصرة الأشد إلحاحاً وأحد الجوانب الجوهرية للميزة النسبية للمنظمة.

٨٦- إن التنوع الثقافي قوة دافعة لتحقيق التنمية، التي لا تتمثل في النمو الاقتصادي فحسب، بل تُعد أيضاً وسيلة من وسائل التمتع بحياة ثقافية وعاطفية وأخلاقية وروحية تبعث على مزيد من الرضا. هذا ما يستخلص من الاتفاقيات الثقافية السبع، التي توفر أساساً متيناً يرتكز عليه تعزيز التنوع الثقافي، وهي: اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التنوع الثقافي (٢٠٠٥)؛ واتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي (٢٠٠٣)؛ وحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (٢٠٠١)؛ واتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (١٩٧٢)؛ وحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (١٩٧٠)؛ وحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح (١٩٥٤)؛ والاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف (١٩٥٢، ١٩٧١). ومن هذا المنطلق، يمثل التنوع الثقافي عنصراً إيجابياً لا بد منه للقضاء على الفقر ولتحقيق التنمية المستدامة.

٨٧- وفي الوقت ذاته يُوفر تقبل التنوع الثقافي والاعتراف به ظروفاً مؤاتية لإقامة الحوار بين الحضارات والثقافات، لا سيما من خلال الاستخدامات الابتكارية لوسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصال. ولكن لا يمكن أن يكون اللقاء والحوار مثريين إلا إذا أجريا في جو من الاحترام المتبادل والتفاهم. فيجب إذن أن يقترن التنوع الثقافي بالحوار لأن كلاً منهما يعزز الآخر. وبالتالي لا يمكن فصل تعزيز التنوع الثقافي عن تشجيع الحوار، إذا أريد تيسير التفاعل الاجتماعي المتوائم داخل الثقافات وفيما بينها من أجل تحقيق السلام على الصعيدين المحلي والدولي.

٨٨- ولذلك فإن اليونسكو ستؤكد من جديد على القيمة الجوهرية للثقافة، بتنوعها الثري، بالنسبة للتنمية في مجملها وللتماسك الاجتماعي والسلام على حد سواء، بما يسهم في تحقيق أهداف العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠) وبرنامج العمل الخاص بثقافة السلام ذي الصلة. وتتمثل الاستراتيجية العامة في رسم «خارطة طريق» لتعزيز الدور الحاسم الذي تضطلع به الثقافة في أطر التنمية الدولية والوطنية، بما فيها عمليات البرمجة القطرية المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة، وذلك من خلال نهج منسق يبين الترابط بين أنشطة اليونسكو التنفيذية على الصعيد القطري والمبادئ المنصوص عليها في الأطر التقنينية العالمية الرامية إلى حماية التنوع الثقافي وتعزيزه.

- دمج الدور المحوري للثقافة في تحقيق التنمية وتعزيز وحماية التنوع الثقافي في أطر التنمية الدولية، وخطط التنمية الوطنية، وأدوات البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة.
- وضع نهج منسق لمختلف أبعاد حماية وصون التراث.

وستسعى اليونسكو إلى تحقيق هذا الهدف الشامل من خلال ثلاثة أهداف استراتيجية للبرنامج:

الهدف الاستراتيجي التاسع للبرنامج:

تعزيز إسهام الثقافة في التنمية المستدامة

٨٩ – تسعى اليونسكو منذ وقت طويل إلى تحقيق هذا الهدف ولا سيما في إطار العقد العالمي للتنمية الثقافية. وعلى الرغم من إحراز تقدم في هذا المجال، فإن السعي في هذا الطريق كان يفتقر إلى عنصرين هما الإطار التقنيني الجامع والأدوات الإيضاحية. وقد بات العنصر الأول متاحاً بعد صياغة الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي (٢٠٠١) واعتماد اتفاقيتين في الآونة الأخيرة (هما اتفاقية عام ٢٠٠٣ بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي واتفاقية عام ٢٠٠٥ بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي) استكملتا مجموعة النصوص التقنينية المتعلقة بموقع الثقافة في عملية التنمية. وسيتم استحداث الأدوات الإيضاحية من خلال إعداد الإحصاءات الثقافية على نحو أكثر انتظاما، ووضع قوائم الحصر، و«رسم الخرائط» الخاصة بالموارد الثقافية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٩٠ – وستكثف اليونسكو جهودها في مجالات التوعية وتقديم التوصيات وإسداء المشورة في مجال السياسات من أجل تحسين قدرات أصحاب القرار، والأطراف الاجتماعية الفاعلة، على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية، على دمج مبادئ التنوع الثقافي وقيم التعددية الثقافية في كل السياسات العامة. ويرمي هذا الشق الأول من الاستراتيجية إلى دعم عملية تطوير قطاع الثقافة عن طريق العمل الحثيث على إيجاد بيئة ملائمة لدمج الثقافة في سياسات التنمية الوطنية والتشريعات الوطنية، ولا سيما السياسات والتشريعات المتعلقة بالتربية والعلوم والاتصال والصحة والبيئة والسياحة.

٩١ – وتمثل الصناعات الثقافية والصناعات الإبداعية في مجملها والسياحة الثقافية وسائل هامة للتنمية والتماسك الاجتماعي، مما يُساهم في القضاء على الفقر وتعزيز التفاهم. وستبذل جهود خاصة لضمان انتفاع جميع الثقافات وأشكال التعبير المختلفة بالفرص الإنمائية التي توفرها الصناعات الثقافية الإبداعية وبالأسواق الدولية، مع الإقرار بالاحتياجات الخاصة لبعض الثقافات والجماعات القليلة المنعة بوجه خاص، والتركيز بصفة رئيسية على الأنشطة المؤاتية للإنتاج الثقافي ولإدارة الموارد الثقافية وبناء القدرات. وستشمل هذه الجهود تشجيع إقامة شراكات جديدة وآليات جديدة للتعاون، لا سيما في إطار التحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي، بفضل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي شمال – جنوب – جنوب الكفيلين بأن يسهما إسهاماً فعالاً في عملية تشاطر أفضل الممارسات والخبرات والمعارف.

٩٢ – وستهدف اليونسكو أيضا إلى تعزيز عملية التكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بالاستناد إلى إسهام الثقافة في هذا المجال، ولا سيما في سياق متابعة قمة الاتحاد الافريقي التي عقدت في الخرطوم (في عام ٢٠٠٦) وفي إطار استراتيجية موريشيوس الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. كما ستولى عناية خاصة، فيما يتعلق بافريقيا، للأحداث الثقافية الإقليمية التي تدعم التكامل الإقليمي (مثل مهرجان واغادوغو الافريقي للسينما والتلفزيون، ومعرض واغادوغو الدولي للصناعات الحرفية، والمهرجان الدولي للأزياء الافريقية، وسوق الفنون الاستعراضية الافريقية)، وللخطة اللغوية للاتحاد الافريقي التي ينفذها بالتعاون مع الأكاديمية الافريقية للغات، وستولى كذلك عناية خاصة لتقديم الدعم للمؤسسات دون الإقليمية والوطنية من أجل تنمية القدرات في كافة المجالات الثقافية.

٩٣ – وفيما يخص الشق الثاني من الاستراتيجية، سوف يتمثل أحد التحديات الرئيسية في تعزيز احترام التنوع الثقافي في النظم التعليمية، وفي مضامين التعليم والتدريب. ولتحقيق ذلك، ينبغي السعي إلى دمج مبادئ احترام التنوع الثقافي في مجال توفير التعليم الجيد النوعية للجميع على كافة المستويات، لا سيما عن طريق تعزيز التعليم المتعدد الثقافات، وتعليم التراث، والتنوع اللغوي في مجال التعليم.–أما مجال بناء القدرات من أجل ابتكار المضامين الثقافية المتنوعة وصونها والانتفاع بها، فسيستفيد من الاستخدامات الابتكارية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال، بفضل سياسات ترمي إلى صون التراث الوثائقي (في إطار برنامج ذاكرة العالم)، وتعزيز التنوع اللغوي، وتشجيع حرية التعبير.

٩٤ – وسوف يتم أيضاً تسليط الأضواء على دور الثقافة المحوري في تحديد الممارسات البيئية المستدامة، وفي وضع تدابير للحد من تأثير الكوارث. فحماية الموارد الطبيعية وإدارتها يشكلان جزءاً من الجهود الرامية إلى حماية التراث الطبيعي وصونه من أجل تحقيق تنمية مستدامة. وانطلاقاً من هذا المنظور، ستستقصي اليونسكو الروابط بين التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي، بغية نشر المعلومات ذات الصلة في أوساط صانعي القرار. وتنفيذاً لذلك، ستسعى المنظمة إلى الإسهام في تنمية الشعوب الأصلية، من خلال تشجيع احترام وصون نظمها المعرفية والحفاظ عليها، وتحديد الابتكارات والممارسات التي تجسد الأساليب الحياتية التقليدية الملائمة لصون التنوع البيولوجي والاستفادة منه على نحو مستدام.

الانجـــازات المنشـــودة

- دمج مبادئ التنوع الثقافي في السياسات والآليات والممارسات على المستويين الوطني والإقليمي.
- تضمين التنمية الثقافية في خطط التنمية الوطنية وفي التشريعات الوطنية.
- تضمين دور الثقافة في التنمية، ومبادئ التنوع الثقافي، في مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- تعزيز الوعي بالإسهام الثقافي للشعوب الأصلية في تحقيق التنمية المستدامة.
- وضع آليات تعاونية جديدة، تشمل شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتستند إلى مبادئ التنوع الثقافي، لصالح الصناعات الثقافية، وقيام اليونسكو بجمع وإقرار أفضل الممارسات في هذا المجال.

الهدف الاستراتيجي العاشر للبرنامج:

إبراز أهمية التبادل والحوار بين الثقافات في تحقيق التماسك الاجتماعي والمصالحة، من أجل تنمية ثقافة السلام

٩٥ – ستساهم اليونسكو في تحقيق السلام والتفاهم والتماسك الاجتماعي من خلال تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات طبقاً للبرنامج العالمي للحوار بين الحضارات وبرنامج العمل الخاص به اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠١. وسوف تستند المنظمة إلى نتائج الأنشطة المنفذة في هذا المجال خلال السنوات الست الماضية وتعتمد على التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير «تحالف الحضارات» مع التركيز خاصة على الشباب، والنساء، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والمربين، والتعليم، لمنع التمييز ضد المهاجرين، ساعية إلى تعزيز التفاهم والسلام.

٩٦ – وستواصل اليونسكو نشاطها العملي والملموس في مجال الحوار بين الحضارات والثقافات، بما في ذلك من خلال التركيز خاصة على الشعوب الأصلية وعلى الحوار بين الأديان، وتنفيذ مبادرات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وصياغة مجموعة من القيم والمبادئ المشتركة، والتركيز على موضوعات تدخل في مجالات عملها الخمسة، والاستعانة بالحوار كوسيلة للنهوض بحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة. وسيتناول عملها أيضاً الربط بين الأنشطة الرامية إلى تعزيز الحوار والجهود المبذولة لمكافحة ومواجهة التطرف والتعصب والإرهاب.

٩٧ – وستسعى اليونسكو أيضا إلى النهوض بالإمكانيات التي يتيحها الحوار بين الثقافات عبر الموسيقى والفنون كوسيلة لتعزيز التفاهم والتفاعل وبناء ثقافة السلام واحترام التنوع الثقافي. كما ستقوم اليونسكو بمتابعة تنفيذ خارطة طريق لشبونة، التي اعتمدها مؤتمر لشبونة لعام ٢٠٠٦ بشأن تعليم الفنون بطريقة جامعة بين التخصصات، والإسهام في مؤتمر سول لعام ٢٠٠٩ بشأن تعليم الفنون.

٩٨ – وستتناول اليونسكو بوجه خاص متطلبات الحوار بين الثقافات في سياقات معينة وفي مناطق ومناطق فرعية مختلفة. وستعمل على جمع ونشر وتقاسم الممارسات الجيدة المفضية إلى التعددية الثقافية على المستوى المحلي والوطني والإقليمي.

٩٩ – وسوف يجري تعزيز الحوار بين الأديان لضمان ما يلي: (١) انعكاس القيم المشتركة الخاصة باحترام المعتقدات الدينية والتسامح في المناهج التعليمية والكتب الدراسية، و(٢) كفالة معالجة القضايا العقائدية في إطار علماني إسهاما في تحقيق أهداف الحوار.

١٠٠ – وستواصل اليونسكو أنشطة الرصد على جبهتين: (١) التوصل إلى فهم أفضل للعوامل والعمليات المؤاتية للتعايش السلمي والإثراء المتبادل وتعزيز هذه العوامل والعمليات؛ (٢) توضيح الدور الذي يمكن أن تؤديه الثقافة في أوضاع النزاع أو ما بعد النزاع «كأداة» للمصالحة عن طريق التراث الثقافي. ومن ثم سيواصل العمل في مبادرة الطرق المشتركة بين الثقافات، التي تفتح فضاءات مشتركة للحوار والتبادل والتي تعبر عن قيم مشتركة.

١٠١ – وعملا على بناء جسور مستدامة للحوار، ستشجع المنظمة إنتاج المعلومات والمعارف ونشرها وصونها واستخدامها. كما ستتناول الاستراتيجية تشاطر القيم المشتركة المتصلة بتخصصات علمية معينة في بيئات ثقافية مختلفة. وستبذل جهود من أجل مساعدة وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والتعددية عن طريق العمل مع الرابطات المهنية للصحفيين على الحيلولة دون وقوع النزاعات وتشجيع التفاهم، لا سيما من خلال إقامة شبكات مشتركة بين الثقافات، ووضع نهوج أخلاقية ومهنية خاصة بإعداد التقارير الصحفية، وتدريب مهنيي الإعلام وتوعيتهم من أجل العمل على تهيئة بيئة مؤاتية لحرية التعبير عن الذات. وعليه سيجري أيضا دعم شبكة قوة السلام التي أنشئت في منتدى بالي. وستسهم اليونسكو في تعزيز حيوية مختلف أشكال التعبير الثقافي والمضامين التعليمية عن طريق إيجاد الفرص التي تتيح لوسائل الإعلام وشبكات المعلومات الدخول في حوار مستنير فيما بين المجتمعات وفي داخل كل مجتمع والإسهام على هذا النحو في تشجيع التفاهم والتسامح.

١٠٢ – ويتعلق تحدّ جديد بمسألة تلازم المبادئ التي يقوم عليها التزام اليونسكو بالتفاهم، وباحترام أديان الناس جميعاً وقيمهم الثقافية، وباحترام حرية التعبير، وذلك على النحو الذي بينه المجلس التنفيذي في قراره ١٧٤م ت/٤٦. ولما كانت مبادئ وقيم التنوع الثقافي والحوار تعد بطبيعتها من مقومات السلام، فإنها ستساعد على توعية المجتمع ككل، وبوجه خاص الشباب ووسائل الإعلام بضرورة احترام التنوع الثقافي والمعتقدات والرموز الدينية، مع التمسك بضرورة ممارسة حرية التعبير بروح من الاحترام المتبادل والتفاهم.

١٠٣ – ويعتبر التعليم الجيد وسيلة أساسية لتهيئة العقول للحوار ولغرس قيمه في النفوس، وفقا لمنظور حقوق الإنسان الذي تقوم عليه أهداف التعليم للجميع المحددة في داكار. وفي هذا الصدد ستقدم اليونسكو الدعم للدول الأعضاء في تنقيح مضامين الكتب المدرسية، ومواد التعلّم والمناهج الدراسية، مع مراعاة التعليم النظامي وغير النظامي. كما ستوفر اليونسكو منبراً للقيادة الفكرية يرمي إلى تعزيز الحوار وتبادل المعلومات بين جميع الأطراف المعنية بالتعليم بشأن القضايا والموضوعات والعوامل التي تؤثر على نوعية التعليم. وستُشجع إعداد وتنفيذ ممارسات ابتكارية، وتعمق الوعي بحقوق الإنسان الأساسية، وتعزز اكتساب المهارات اللازمة لبناء ثقافة السلام.

الانجـــازات المنشـــودة

- تحديد التحديات الناشئة والعقبات التي تعترض قيام حوار مستمر بين الحضارات والثقافات.
- استحداث منهجيات وإجراءات وشبكات تشجع الحوار بين المهنيين.
- تعزيز التفاهم في عدد من المناطق والمناطق الفرعية عن طريق الاضطلاع بأنشطة ذات صلة بالحوار.
- إدماج الحوار بين الثقافات في المناهج التعليمية والمواد الدراسية باعتباره من عناصر التعليم الجيد.
- تنفيذ خارطة طريق لشبونة بشأن تعليم الفنون بالتعاون مع الشركاء الآخرين.

الإطـــار ٨

للغات والتعدد اللغوي

اللغات عنصر جوهري من عناصر الثقافة، وهي ليست مجرد أدوات وليست مجرد وسيلة للاتصال. فالبشر يستخدمون اللغة لصياغة مشاعرهم ونواياهم وقيمهم ومفاهيمهم وممارساتهم وفهمها والتعبير عنها. وبذلك فإن اللغة تمثل عاملا حاسما في تكوين هوية الأفراد والجماعات؛ والتنوع اللغوي ضمانة كبرى للتنوع الثقافي.

بيد أن اللغات تُعد أيضاً أدوات تخدم عدداً من الممارسات الاجتماعية، وهي بذلك تمثل مجالاً جامعاً بين التخصصات ومشتركا بين القطاعات إلى حد كبير. وتتسم اللغات بأهمية استراتيجية في تحقيق مختلف الأهداف الإنمائية للألفية، وتمثل شرطاً أولياً للتمتع بحقوق الإنسان الأساسية. وفضلا عن ذلك، يعزز التعدد اللغوي التعايش المتوائم بين اللغات المحلية والوطنية والدولية، وهو بذلك يكون من عوامل الاحترام المتبادل والحوار بين الثقافات والتنمية المستدامة.

وبالنظر إلى انتشار اللغات كأدوات ذات طبيعة ثقافية، **فإن اليونسكو ستبرهن، من جهة، على إسهام التنوع اللغوي والتعدد اللغوي في التنمية، وستبين، من جهة أخرى، قيمتهما بالنسبة للحوار والتماسك الاجتماعي والسلام.** وسيتمثل أحد التحديات المحددة التي ستواجهها اليونسكو في رسم استراتيجيات متكاملة تطبق في عمليات البرمجة على الصعيد القطري.

وعلى الصعيد العالمي، ستروج اليونسكو للمبادئ الواردة في – أو المنبثقة عن – الوثائق التقنينية الصادرة عن المنظمة بشأن اللغات والتعدد اللغوي[١] وغيرها من الأطر التقنينية الصادرة عن الأمم المتحدة في هذا الشأن.[٢] وسيشمل ذلك ما يلي: (١) تحليل الأنشطة ومتابعتها ووضع مؤشرات مرجعية لها؛ (٢) إجراء اتصالات داخلية وخارجية من أجل وضع ونشر رؤية وإرشادات مشتركين بشأن الممارسات الجيدة والربط بين عملية التقنين وعملية التنفيذ. **وعلى الصعيدين القطري والإقليمي**، ستركز اليونسكو اهتمامها على إسداء المشورة بشأن السياسات وبناء القدرات من خلال شراكات مع أطراف معنية متعددة دعماً لرسم سياسات لغوية إقليمية ووطنية متسقة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية.

وسيشجع التنوع الثقافي والحوار الثقافي من خلال صون التنوع اللغوي، وخاصة من خلال التراث الفكري والأدبي والشعري للإنسانية؛ وصياغة سياسات لغوية وطنية تركّز بوجه خاص على استخدام اللغة الأم في نظم التعليم النظامي وغير النظامي؛ وتعزيز اللغات بوصفها وسيلة لنقل المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية؛ واستخدام لغات متعددة في المجال السيبرني ونشر المضامين المحلية فيه.

(١) اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم (١٩٦٠)، وإعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي وخطة عمله (٢٠٠١)، واتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي (٢٠٠٣)، والتوصية الخاصة بتعزيز التعدد اللغوي واستخدامه وتعميم الانتفاع بالمجال السيبرني (٢٠٠٣)، واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (٢٠٠٥).

(٢) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، وإعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (١٩٩٢)، الصادران عن الأمم المتحدة.

الهدف الاستراتيجي الحادي عشر للبرنامج:

حماية التراث الثقافي وتعزيزه على نحو مستدام

١٠٤ – يمثل هذا الهدف إحدى حالات التطبيق العملي لاستراتيجية اليونسكو الشاملة فيما يخص التنوع الثقافي والحوار المقترن به.

١٠٥ – وبعد أن أصبح «مجال» التراث يدرك الآن بكل تنوعه (الطبيعي والثقافي؛ والمنقول وغير المنقول؛ والمادي وغير المادي) ويحظى «بمعالجة» من الوثائق التقنينية المخصصة لحمايته في مجمله، بات من الضروري وضع نهج منسق للتعامل مع التراث بأشكاله المختلفة وبوظائفه الثلاث كمرتكز للهوية ومحرك للتنمية وأداة للمصالحة. وستسعى اليونسكو إلى تعزيز السياسات والتدابير التشاركية والاستيعابية التي تعالج ضرورات الصون وضرورات التنمية في آن واحد معاً، وتشجع التماسك الاجتماعي والابتكار وتحقيق السلام، وذلك من خلال التوعية بامتلاك تراث مشترك وماضٍ مشترك.

١٠٦ – وفيما يخص التراث غير المنقول (الآثار والمواقع)، ستسعى اليونسكو في المقام الأول إلى تنسيق أنشطة الجهات الفاعلة المحلية والدولية، من خلال الاضطلاع بدور منتدى التلاقي و«الوسيط النزيه»، ولا سيما من أجل التشجيع على عقد شراكات جديدة. وفي هذا السياق، ستواصل المنظمة إدارة اتفاقية عام ١٩٧٢ والاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالثقافة، مع إيلاء اهتمام خاص أيضا لصون التراث وبناء القدرات في افريقيا، بالتعاون الوثيق مع صندوق التراث العالمي الافريقي، ولمواصلة تقديم الدعم لمشروع طريق الرقيق ومشروع تراث التحرير في افريقيا. كما ستتصدى للتهديدات العالمية الجديدة التي يمكن أن تؤثر في التراث الطبيعي والثقافي، مع الحرص على أن يسهم صون المواقع في تحقيق التماسك الاجتماعي، باعتبار هذه المواقع أماكن مؤاتية للمصالحة وللتنمية المستدامة.

١٠٧ – وستستهدف اليونسكو أيضاً استكمال الجهود المبذولة لحماية التراث، من خلال الاهتمام بمجالات متنوعة تشمل مثلاً ما يلي: التراث الثقافي غير المادي، والممتلكات الثقافية المنقولة ومكافحة الاتّجار غير المشروع بهذه الممتلكات، والتراث الثقافي المغمور بالمياه. وسيكون دور اليونسكو في هذا الشأن مزدوجا. فسوف تقوم بتوعية أصحاب القرار والجمهور بأهمية هذا التراث، ولا سيما التراث غير المادي، لتحقيق التنمية وإقامة مجتمع متعدد يستوعب بوجه خاص الجماعات المحلية والفئات المهمشة، ويملك القدرة على الانفتاح على ممارساتها الاجتماعية وطقوسها وأعيادها. وعلاوة على ذلك، ستستهدف اليونسكو إيضاح الرابط بين القطع الثقافية والعوامل التي أتاحت ولا تزال تتيح إنتاجها، وهي القيم والمواهب والدراية التي يملكها مبدعو هذا التراث والتي تحميها اتفاقية التراث غير المادي لعام ٢٠٠٣. والدور الآخر الذي ستسعى اليونسكو إلى الاضطلاع به هو تعزيز حماية القطع الثقافية المنقولة وتنمية المتاحف التي تحفظها. وفي هذا السياق، ستعزز الأنشطة الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالقطع الثقافية وإلى إعادتها إلى بلادها الأصلية، وفقا لاتفاقية حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (١٩٧٠). وتمثل المتاحف عوامل هامة في عمليتي التفاهم والتماسك الاجتماعي، من ناحية، والتنمية الاقتصادية والبشرية، من ناحية أخرى. وسيجري تعزيز المتاحف بوصفها بوابات لبناء مجتمعات المعرفة، ولا سيما في البلدان النامية. كما سيتابَع في هذا السياق تطبيق الاتفاقيتين المتعلقتين بحماية الممتلكات الثقافية (١٩٧٠ و٢٠٠١) والاتفاقية الخاصة بالتراث غير المادي (٢٠٠٣).

الانجازات المنشودة

- إدراج صون التراث الثقافي، وآثاره على التنمية والتماسك الاجتماعي والسلام في السياسات الوطنية والمحلية.
- مراجعة سياسات وعمليات الصون الوطنية بحيث تراعي الاتجاهات العالمية مثل تغير المناخ والتوسع العمراني والهجرة.
- استحداث أشكال جديدة من التعاون الدولي لتعزيز تطبيق اتفاقية عام ١٩٧٠.
- اعتراف أصحاب القرار بدور المتاحف في إطار برامج التعليم النظامي وغير النظامي.

الهدف الشامل الخامس:

بناء مجتمعات معرفة استيعابية من خلال المعلومات والاتصال

١٠٨ – بما أن تعزيز التدفق الحر للأفكار، عن طريق الكلمة والصورة، بغية الحفاظ على المعارف وإثرائها ونشرها، يندرج في صميم تفويض اليونسكو، فإن المنظمة سوف ترسّخ وتُطبق مفهومها الخاص بمجتمعات المعرفة الاستيعابية والتعددية والمنصفة والمنفتحة والتشاركية، الذي أقره مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات ووثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. فمجتمعات المعرفة لا تحركها القوى التكنولوجية فحسب، وإنما تسترشد أيضاً بالخيارات المجتمعية الناجمة عن الحوار الديمقراطي والتشاور مع جميع الأطراف المعنية، كما هو مبين في تقرير اليونسكو العالمي لعام ٢٠٠٥ المعنون «من مجتمعات المعلومات إلى مجتمعات المعرفة».

١٠٩ – وسوف تتناول المنظمة التحديات والفرص الناجمة عن التقدم في مجال الاتصال والمعلومات، مع إيلاء عناية خاصة لابتكار المعلومات والمعارف والانتفاع بها وصونها وتشاطرها. وتنطوي هذه التحولات على إمكانيات مهمة للإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وإيجاد تفاهم بين الشعوب والمجتمعات.

١١٠ – ويُعد الاستخدام الاستراتيجي والفعال لوسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصال الملائمة في مجال التعليم مسألة أساسية لتحقيق أهداف داكار الستة الخاصة بالتعليم للجميع والهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصال ستكون أدوات رئيسية لتوسيع نطاق الانتفاع بالمعرفة العلمية والتقنية، بما في ذلك إشاعة وتبسيط الإبداعات العلمية، ونشرها على نطاق واسع،

لا سيما في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، باتت وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصال تشكل اليوم عنصراً هاماً في تحديد الهوية الثقافية للشعوب والتعبير عن الذات، كما أنها تيسر التعاون الفعال بين بلدان الجنوب.

١١١ – وستقوم المنظمة بتوفير منبر عالمي للتأمل في الجوانب الأخلاقية والمجتمعية في عملية بناء مجتمعات المعرفة بالاستناد إلى المبادئ العالمية التي يشكل تعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف، وحرية التعبير، مبدأين أساسيين فيها. وفي هذا الصدد، ستعزز اليونسكو، على الصعيدين العالمي والوطني، السياسات التي تصون حرية التعبير والحق في الانتفاع بالمعلومات. كما سيتم تعزيز الانتفاع بالمعلومات عن طريق زيادة الوعي على مختلف المستويات.

١١٢ – وتشكل وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصال وسائل فعالة للوصول إلى المجتمعات المهمشة – وخاصة في افريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية. كما يمكنها أن تشجع مشاركة الشباب والفئات المحرومة، وأن تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك من حيث الانتفاع بمضامين وتطبيقات تكنولوجيات المعلومات والاتصال ومن حيث المشاركة في استحداثها على حد سواء، ويمكنها أن تدعم كذلك التنوع الثقافي والتعدد اللغوي.

١١٣ – وسيكون للمعلومات دور متزايد الأهمية في بناء مجتمعات المعرفة. ويشمل ذلك ابتكار المعلومات وصونها وتشاطرها، إضافة إلى الانتفاع بها. كما يقتضي مشاركة طائفة متنوعة من الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، العاملة على جميع المستويات – الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية. وستواصل اليونسكو استخدام البرنامجين الحكوميين الدوليين – وهما: البرنامج الدولي لتنمية الاتصال، وبرنامج المعلومات للجميع – بإطاريهما المستقلين والمترابطين – للإسهام في بناء مجتمعات المعرفة. وسيمثل التعاون مع جماعات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المهنية، والمؤسسات الرئيسية العاملة في حقل الاتصال والمعلومات، عنصراً أساسياً في استراتيجية اليونسكو. كما أن هذا النهج القائم على التعاون مع الأطراف المعنية المتعددة يقع في صميم دور اليونسكو المتمثل في تيسير تنفيذ عدة محاور عمل في خطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، بما في ذلك المحاور التي تخص «الانتفاع بالمعلومات والمعارف» و«وسائل الإعلام» و«الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات».

الانجـــازات المنشـــودة

- تحديد الخصائص الرئيسية للبيئة المؤاتية لإنتاج المعلومات وصونها والانتفاع بها وتشاطرها، ورصد هذه الخصائص وإتاحتها للحكومات.
- دمج السياسات والأطر المتعلقة بالانتفاع بالمعلومات والمعارف، على صعيد كافة مجالات اليونسكو، في عمليات الأمم المتحدة للبرمجة القطرية المشتركة.
- إنشاء شراكات متعددة الأطراف لتعزيز الانتفاع بالمعلومات والمعارف ولتداولها الحر، بما يتماشى مع نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

وستسعى اليونسكو إلى تحقيق هذا الهدف الشامل من خلال هدفين استراتيجيين للبرنامج:

الهدف الاستراتيجي الثاني عشر للبرنامج:

زيادة فرص الانتفاع الشامل بالمعلومات والمعرفة

١١٤ – يشكل توفير الانتفاع بالاتصال والمعلومات للجميع على نحو منصف ومناسب وبتكلفة معقولة شرطاً أساسياً لبناء مجتمعات المعرفة. ويتوقف تحقيق الانتفاع الشامل – وإنتاج المعارف ونشرها – على توافر بيئة تيسر عمليات الاتصال والمعلومات ذات الطابع الاستيعابي التي تقوم على المشاركة على جميع المستويات، ابتداء من الكيانات العالمية والإقليمية والوطنية إلى المجتمعات المحلية والأفراد.

١١٥ – ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي على المستويين العالمي والوطني، ستشجع اليونسكو السياسات التي تدعم حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات وستروج لها. وسيقدم دعم قوي للمبادرات التي تهيئ الظروف المؤاتية في الدول الأعضاء كي تعمل شبكات الإعلام والمعلومات – بما فيها شبكة الانترنيت والوسائط الجديدة – في بيئة ديمقراطية وتمارس حقها في حرية التعبير.

١١٦ – وستدعم اليونسكو أيضاً الجهود المؤسسية الرامية إلى بناء قدرات مهنيي المعلومات والاتصال في البلدان المختلفة على إنتاج المعلومات والمعارف ونشرها وصونها، مع الحرص على الالتزام بمعايير أخلاقية ومهنية عالية. وستعنى أيضاً بتعزيز استخدام تكنولوجيات النظم المتعددة من أجل تحسين معالجة المضامين وابتكارها وعرضها ونشرها. كما ستعمل اليونسكو على تعزيز قدرة المستخدمين على الوصول إلى المعلومات التي تلبي احتياجاتهم وعلى تحليلها وتحديد مدى فائدتها وجودتها. وسيجري التركيز بصفة خاصة على دمج النساء في هذه العمليات على قدم المساواة وعلى بناء قدرات الشباب. وستشجع اليونسكو على قيام مجتمعات ذات دراية معلوماتية.

١١٧ – وستواصل المنظمة توفير المشورة في مجال السياسات وتعزيز الآليات التي تزيد الفرص المتاحة أمام الفئات المهمشة والمحرومة للانتفاع بعمليات اتصال ومعلومات مفتوحة للجميع، معتمدة في ذلك على أعمال البرنامج الدولي لتنمية الاتصال وبرنامج المعلومات للجميع. أما على المستوى القطري، فإن المرافق المجتمعية للانتفاع بالمعلومات، بما فيها وسائل الإعلام الخاصة بالمجتمعات المحلية، تؤدي دوراً حيوياً في تعزيز القدرة الاستيعابية والتطويرية للتكنولوجيات، وستكون ساحة لالتقاء كافة الأطراف المعنية .

١١٨ – ويعتبر تنوع مصادر المعلومات وتوافرها بجميع اللغات، الذي يسهم في تحقيق التعددية اللغوية في المجال السيبرني، نتيجة طبيعية للانتفاع الشامل بالمعلومات والمعرفة. ومن خلال إتاحة فرص جديدة لشبكات الإعلام والمعلومات، ستسهم اليونسكو في المحافظة على حيوية شتى أشكال التعبير الثقافي والمضامين التربوية وفي صونها ونشرها.

١١٩ - وفي هذا السياق، سيقدم دعم قوي لتطوير البرامجيات التعليمية المفتوحة والبرامجيات المجانية والمشاعة المصدر من أجل نشر المعرفة في بيئات تعليمية مختلفة.

الانجازات المنشودة

- تحسين الظروف المؤاتية لحرية التعبير والانتفاع الشامل بالمعلومات والمعرفة في جميع المناطق.
- تعزيز قدرات وكفاءات مهنيي الإعلام والمعلومات.
- تعزيز التنوع اللغوي في شبكات الإعلام والمعلومات.
- تمكين السكان المهمشين والسكان ذوي الاحتياجات الخاصة كي يتسنى لهم المشاركة في العمليات الإنمائية، من خلال تأمين فرص انتفاعهم بوسائل الإعلام ولا سيما الخاصة منها بالمجتمعات المحلية.

الهدف الاستراتيجي الثالث عشر للبرنامج:

تشجيع وسائل الإعلام وبنى المعلومات التعددية والحرة والمستقلة

١٢٠ - ستواصل اليونسكو، بوحي من إعلان المبادئ الصادر عن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، جهودها الرامية إلى تهيئة وترسيخ بيئة مؤاتية لازدهار وسائل الإعلام وبنى المعلومات المستدامة والتعددية والمهنية. فوجود وسائل إعلام وبنى معلومات حرة ومستقلة وتعددية أمر هام للقضاء على الفقر، إذ أنها ضرورية لتأمين الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، وهي جميعها عناصر أساسية للإدارة السليمة. ولهذا الغرض، فإن اليونسكو، بما تتمتع به من تفويض فريد في منظومة الأمم المتحدة، ستساعد الدول الأعضاء على إعداد وتطبيق سياسات وطنية وأطر قانونية، مع إيلاء اهتمام خاص لحرية التعبير وحرية الإعلام.

١٢١ - وتشكل تعددية المعلومات أحد الشروط الأساسية لبناء مجتمعات معرفة تستوعب الجميع. وسيتواصل بذل الجهود الرامية إلى تطوير طائفة من وسائل الإعلام وبنى المعلومات التي تدعم إنتاج ونشر مضامين تروج من خلال وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، وتتسم بالتنوع وتشمل معارف الشعوب الأصلية. وسيتم التركيز على الهيئات العامة للإذاعة والتلفزيون، بما في ذلك تحويل مؤسسات الإذاعة والتلفزيون التابعة للدولة إلى كيانات مستقلة على مستوى التحرير تكون مسؤولة أمام الجمهور.

١٢٢ - وستضطلع اليونسكو بأنشطة ترويجية لصالح حرية الصحافة، وحرية تداول المعلومات، والانفتاح، والاستيعاب، والمعايير الأخلاقية والمهنية الخاصة بجميع وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل الإعلام الإلكترونية والاتصال في المجال السيبرني. وسيولى اهتمام خاص لحماية حرية الصحافة، وكفالة حقوق وسلامة مهنيي الإعلام والمعلومات، لا سيما في إطار شبكات الرصد والإنذار الخاصة بحماية حرية التعبير.

١٢٣ - وفي مناطق النزاع وما بعد النزاع وفي أوضاع ما بعد الكوارث، ستدعم المنظمة قيام نظم إعلام ومعلومات حرة، وتسهم بالتالي في درء النزاعات وبناء السلام. وستساعد المنظمة كذلك في إنشاء نظم إعلامية ومعلوماتية للتصدي لأوضاع الكوارث والتخفيف من آثارها. وستبذل الجهود لدمج هذين الجانبين في عمليات التدخل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة.

١٢٤ - ولما كانت وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصال تؤدي دوراً مهماً في إحلال التفاهم والتسامح بين الشعوب والمجتمعات، فإن بإمكانها أن تقضي على المعتقدات الخاطئة وتزيل الأفكار النمطية وتولد مشاعر الثقة والاطمئنان، وأن تساهم في تحقيق المصالحة. ومن شأن اعتماد سياسات فعالة في مجال وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصال أن يسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز المضامين المتنوعة بما يتفق مع إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي (٢٠٠١). وسيساعد ذلك على زيادة فهم عدد من القضايا الرئيسية، مثل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والفقر والتنمية الاجتماعية، كما سيسهم في قيام حوار مستنير، من خلال وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، داخل المجتمعات وفيما بينها كجزء لا يتجزأ من الحوار بين الحضارات والثقافات. وستولى عناية خاصة لمعالجة احتياجات افريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٢٥ - وستعزز اليونسكو أنشطتها في مجال إنشاء بنى المعلومات، بما في ذلك النهوض بالمكتبات ومرافق المعلومات، مع التركيز على بناء المكتبات الرقمية وعلى دور المحفوظات ومرافق إدارة السجلات. إذ تسهم هذه الآليات في إحلال الممارسات الديمقراطية والمساءلة والحكم السليم، وتتيح للمواطنين الانتفاع بالمعلومات الرسمية. ويشكل وضع معايير مفتوحة وتبادلية وغير تمييزية تستخدم في معالجة المعلومات والانتفاع بها عنصراً هاماً في عملية إنشاء بنى فعالة للمعلومات.

الانجازات المنشودة

- اعتماد الدول الأعضاء سياسات متكاملة في مجال الاتصال والمعلومات تتفق ومبادئ حرية الصحافة واستقلال وتعددية وسائل الإعلام، وتسهم في تطوير بنى المعلومات.
- إدراج مكونات اتصالية ومعلوماتية في الاستراتيجيات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة الخاصة بدرء النزاعات وبناء السلام والحكم السليم.
- توفير المساعدة للدول الأعضاء، ولا سيما في افريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال وسائل الإعلام وبنى المعلومات التعددية التي تساند الممارسات الديمقراطية والمساءلة والحكم السليم.

وفضلاً عن ذلك، ستسعى اليونسكو إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي التالي للبرنامج، الذي يرتبط بعدة أهداف شاملة، بطريقة تكفل التآزر التام بين القطاعات:

الهدف الاستراتيجي الرابع عشر للبرنامج:

تقديم الدعم، من خلال مجالات اختصاص اليونسكو، إلى البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث

١٢٦ – تؤدي المساعدة في المراحل الانتقالية التي تلي أوضاع ما بعد النزاعات والكوارث دوراً أساسياً في إحلال السلام وإرساء الحكم السليم واحترام حقوق الإنسان والقضاء على الفقر. فالتكلفة البشرية والمالية للنزاعات والكوارث الطبيعية تشكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك ستزيد اليونسكو مساعداتها للبلدان التي تعاني من النزاعات والكوارث عن طريق المساهمة في عمليات الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار وتحقيق المصالحة وإقامة الحوار، مع إيلاء عناية خاصة لتجنب تجدد النزاعات.

١٢٧ – وعلى الصعيد العالمي، ستقوم اليونسكو بالترويج لاحترام وضمان المعايير الدولية في مجالات اختصاصها، سواء كان ذلك في أوقات الأزمات أو في أوضاع ما بعد النزاعات والكوارث. وعلى الصعيد القطري، ستشكّل مساعدة اليونسكو التنفيذية جزءاً من استجابة الأمم المتحدة المتكاملة لحالات الطوارئ الإنسانية والمراحل الانتقالية التي تلي الأزمات، وذلك من خلال المشاركة في الاستجابة للنداءات الموحدة والنداءات السريعة الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وفي عمليات الأمم المتحدة المشتركة لتقدير الاحتياجات، وفي آلياتها المتعلقة بالبرمجة والتمويل. وستسعى اليونسكو أيضاً إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية المشاركة في الجهود المبذولة لبناء السلام.

١٢٨ – ويشكّل التبني الوطني لجهود معالجة أوضاع ما بعد النزاعات والكوارث والقيادة الوطنية لهذه الجهود عاملاً أساسياً في تسريع عملية الإنعاش وإعادة الإعمار. وسيجري تركيز مساعدة اليونسكو التنفيذية في المقام الأول على إسداء المشورة بشأن السياسات وعلى بناء القدرات في المراحل التمهيدية من أجل إتاحة الانتفاع من جديد بخدمات تتصف بالجودة. وسيجري تنشيط وتحسين القدرات الوطنية في مجال التخطيط والإدارة من أجل التصدي للتحديات الملازمة للمراحل الانتقالية التي تلي أوضاع النزاع والكوارث. واستكمالاً لجهود إعادة الإعمار، ستقوم اليونسكو بدعم الحوار والمصالحة عن طريق التخفيف من الآثار النفسية الناجمة عن أوضاع النزاع والكوارث، و«بناء حصون السلام في عقول البشر»، والعمل بالتالي على درء احتمال الارتداد إلى النزاع. كما سيكون من المهام الرئيسية تمكين المجتمعات المحلية، بما فيها الفئات المهمّشة والمستضعفة، من المشاركة في عمليات السلام، وتلبية احتياجاتها المتعلقة بالحصول على المعلومات الضرورية مثل اتفاقيات السلام أو مبادرات المصالحة. وسيشكل توثيق عُرى التعاون مع الأوساط المهنية، مثل الصحفيين وأصحاب المهن الثقافية والمعلمين والهيئات الأكاديمية، وتعزيز الدعم المقدّم لهذه الأوساط، القيمة المضافة التي تسهم بها اليونسكو. وستقدم اليونسكو مساعدتها على ضوء البحوث ذات الصلة ولا سيما تلك المتعلقة بالأسباب الجذرية للنزاعات والآثار الاجتماعية الناجمة عنها، وبطرق إدارة النزاعات وحلّها المراعية للبعد الثقافي.

١٢٩ – وستسعى اليونسكو بوجه خاص إلى القيام بما يلي:

(أ) إعادة بناء النُظم التعليمية بأكملها مع تحسينها سعياً لتحقيق الغاية النهائية المتمثلة في توفير التعليم للجميع. وستُقدَّم المساعدة على مستويات مختلفة وستشمل ما يلي: مواصلة توفير الخدمات التعليمية الأساسية خلال الأزمات؛ وتقديم المشورة ودعم الجهود الرامية إلى تعميم الانتفاع بالتعليم الجيد؛ وتقييم الاحتياجات على مستوى القطاع؛ وتقديم الدعم لتخطيط وإدارة النظم التعليمية ويشمل ذلك التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم التقني والمهني، والتعليم العالي، وإعداد المعلمين، والتعليم غير النظامي، وتعليم الكبار، ومحو الأمية، والتعلّم المفتوح والتعلّم عن بعد، وكذلك إعداد المناهج الدراسية والارتقاء بنوعية الكتب المدرسية، مع التركيز بوجه خاص على تعليم حقوق الإنسان والوقاية من فيروس ومرض الأيدز والاستعداد للكوارث. وسيتم تقديم هذه المساعدة وفقاً للمعايير الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ والأزمات المزمنة ومراحل إعادة الإعمار المبكرة، التي وضعتها الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ؛

(ب) تعزيز التنوع الثقافي، بما في ذلك حماية مواقع التراث الثقافي والطبيعي المعرضة للخطر. وعلى سبيل المساهمة في الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة والتماسك الاجتماعي، ستشجع اليونسكو النهوج الاستيعابية في مجال حماية التراث الثقافي بجميع أشكاله، وإحياء أشكال التعبير الثقافي والصناعات الثقافية. وسيشمل ذلك ما يلي: التركيز على التنوع الثقافي باعتباره وسيلة للحوار والمصالحة ومدخلاً لإعادة التفاهم وتيسير الحوار والمصالحة بين المجتمعات التي مزقتها النزاعات؛ وتعليم التراث في إطار التعليم النظامي وغير النظامي من أجل تعزيز المعارف بشأن تعددية التراث الثقافي وأهميته بالنسبة للذاكرة والهوية ولا سيما لدى الأجيال الصاعدة؛ وتقييم الآثار الثقافية الناجمة عن أوضاع النزاع والكوارث؛ والتدعيم العاجل لمواقع التراث الثقافي المتضررة وإصلاحها ولا سيما مواقع التراث العالمي؛ وتنشيط المؤسسات والمنظمات الثقافية، لا سيما المتاحف والمكتبات والمحفوظات؛ وحماية التراث الثقافي المنقول من أعمال النهب والاتجار غير المشروع.

(جـ) إعادة بناء وسائل الإعلام المستقلة والتعددية وتعزيزها. ستقوم اليونسكو بتعزيز حرية التعبير وتحسين سبل حصول الفئات السكانية المتضررة على المعلومات، بما في ذلك الفئات المهمّشة والمستضعفة، باعتبار ذلك ركناً أساسياً من أركان عملية بناء السلام والديمقراطية. وستقدم المشورة التقنية في مجال الإصلاحات القانونية والسياسية بهدف ضمان حرية التعبير. وستفيد عملية بناء القدرات في إعادة تأهيل الأجهزة الإعلامية وإصلاحها، ولا سيما هيئات الإذاعة والتلفزيون العامة التي تلتزم بمعايير مهنية وأخلاقية، وتحسين المهارات التقنية والإدارية لمهنيي الإعلام. وسيساهم تدريب مهنيي الإعلام على إعداد التحقيقات الصحفية المنصفة والمحايدة والمراعية لأوضاع النزاع في تحقيق التفاهم والمصالحة. وستولى عناية خاصة لضمان سلامة الصحفيين ومهنيي الإعلام حيثما كانوا عرضة للتهديد.

(د) وستساهم اليونسكو عن طريق العلم والأدوات العلمية ونظم المعلومات العلمية في توخي الإنصاف في إدارة واستخدام الموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية، وكذلك في صون التنوع البيولوجي. وستيسّر اليونسكو عمليات التفاوض، لا سيما عن طريق إسداء المشورة وتوفير الخبرة في مجال حل النزاعات المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية. كما ستضطلع اليونسكو بدور حاسم في الأنشطة الترويجية والتنفيذية الرامية إلى إدراج نظم الوقاية من الكوارث، ولا سيما نظم الإنذار المبكّر، بشكل دائم في عمليات الاستجابة لأوضاع ما بعد النزاع والكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان، بما في ذلك الكوارث التكنولوجية.

(هـ) وستقوم اليونسكو بتيسير ودعم عملية صياغة السياسات وتنفيذها ورصدها في مختلف ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية عن طريق دعم عملية إنعاش القدرات البحثية القطرية. وستزوّد اليونسكو صانعي السياسات على الصعيدين المحلي والوطني بالبحوث والتحليلات القائمة على البيّنات، وتوفر لهم منبراً للنقاش والحوار بشأن السياسات من أجل تدارس خيارات إعادة الإعمار والمصالحة وتعزيز تبنيها على الصعيد الوطني.

الانجـــازات المنشـــودة

- تعزيز القدرات التخطيطية لسلطات البلدان المتضررة في مجالات اختصاص اليونسكو لكي تتمكن من معالجة الأولويات المتعلقة بالأوضاع الإنسانية والإنعاش وإعادة الإعمار والمصالحة.
- تقديم مساعدة دقيقة التوقيت والتوجيه لصالح الفئات السكانية والمؤسسات المتضررة في مجالات اختصاص اليونسكو، باعتبار هذه المساعدة جزءاً من استجابة الأمم المتحدة الإنسانية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار.
- إدراج إسهامات اليونسكو في عمليات الأمم المتحدة المشتركة لتقييم الاحتياجات، وفي النداءات الموحّدة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والأُطر الاستراتيجية والبرنامجية والتمويلية.
- تنفيذ المعايير والصكوك الدولية الخاصة بالتربية والثقافة والعلم والإعلام الواجبة التطبيق في أوضاع ما بعد النزاع وما بعد الكوارث.
- تعزيز سلامة وأمن أصحاب المهن التربوية والعلمية والثقافية والإعلامية المتضررين من النزاعات.
- تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية الناشطة في جهود درء النزاعات وبناء السلام، في مجالات اختصاص اليونسكو.

جيم – أولاً

إدارة ترمي إلى التأثير

١٣٠ – ستسعى اليونسكو في ظل بيئة سريعة التغيّر إلى العمل كمنظمة نشيطة تدرك إدراكاً جلياً دور كل فرد فيها ومسؤوليته، وتصرف مواردها بحكمة، وتمارس إدارة ترمي إلى التأثير وتحقيق النتائج والإنجازات المنشودة. وسيجري وضع نهج متكامل لإدارة موارد المنظمة بالاستناد إلى أفضل الممارسات، بما فيها الممارسات المطبقة في إطار منظومة الأمم المتحدة، من أجل **تحسين نوعية تنفيذ البرنامج والكفاءة والفعالية والمساءلة والشفافية**. وستساهم اليونسكو أيضاً في تعزيز اتساق منظومة الأمم المتحدة برمّتها، ولا سيما على الصعيد القطري.

١٣١ – وسيجري التركيز على ثلاثة مجالات مختلفة هي: **الإدارة الرامية إلى تحقيق النتائج، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة الموارد المالية.**

١٣٢ – **عمليات البرمجة والميزنة والإدارة والمراقبة وإعداد التقارير والتقييم المستندة إلى النتائج:** تعد عمليات البرمجة والميزنة والإدارة والمراقبة وإعداد التقارير والتقييم المستندة إلى النتائج ضرورية لنشر ثقافة المساءلة المصوغة في شكل نتائج وإنجازات منشودة وتأثير منتظر. ويُظهر الشكل ٢ سلسلة النتائج التي وضعتها اليونسكو انطلاقاً من الوثيقة م/٤ ومروراً بوثيقة البرنامج والميزانية م/٥ وانتهاءً بخطط العمل المختلفة، وينطبق هذا على الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية على حد سواء. كما يبين علاقة كل ذلك بخطط التنمية الوطنية من منظور أدوات الأمم المتحدة الموحدة للبرمجة القطرية. ويتطلب التنفيذ الفعلي لسلسلة النتائج المذكورة صقلاً متواصلاً لمهارات الموظفين وقدراتهم في مجال الإدارة المستندة إلى النتائج وفي مجال تقنيات المراقبة والتقييم، بالإضافة إلى اتفاقات الأداء التي تعقد في إطار المنظمة وتتيح مساءلة المديرين والموظفين عن تحقيق النتائج المتفق عليها. **والتقييم أداة بالغة الأهمية في الإدارة القائمة على المساءلة والشفافية والفعالية** – ولذلك سيتم إدراج نتائج عمليات التقييم في سلسلة النتائج من أجل الاستفادة من العبر والدروس المستخلصة. وتشكل عمليات التقييم التي تستعين بتقنيات كمية ونوعية مصدراً أساسياً للبيانات والمعلومات اللازمة لتقييم أداء المنظمة في مجال الإدارة الرامية إلى تحقيق النتائج. وستحرص المنظمة لدى بناء ثقافة تقييم تأخذ في الاعتبار الأبعاد النوعية وتأثير عمل اليونسكو، على تشجيع عمليات التقييم التي تسهم في تعزيز التعلّم في إطار المنظمة وتدعم المساءلة. وستعتمد الإدارة المستندة إلى النتائج على الأدوات الإدارية القائمة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والتي تتطلب التحديث والضبط بشكل متواصل. وستسهم اليونسكو في عمليات الاستعراض المشتركة بين الوكالات التي ستجرى للنهوج التي تعتمدها المنظمة في مجال الإدارة المستندة إلى النتائج وفي مجال التقييم، ولمدى توافق أدواتها المعلوماتية (نظام المعلومات الخاص بالاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج – سيستر/SISTER، ونظام المالية والميزانية – فابس/FABS) مع الأدوات المستخدمة في الوكالات الأخرى، وبقدر الإمكان مع نهوج التقييم الموحدة.

١٣٣ – لا شك في أن أهم مصادر قوة اليونسكو يكمن فيما تملكه من موظفين متحمسين ومتفانين تتوافر فيهم أعلى صفات الكفاءة والنزاهة، ويمثلون توزيعاً جغرافياً منصفاً وتوازناً بين الجنسين، ويملكون القدرة على تحقيق رسالة المنظمة وأهدافها الاستراتيجية من خلال الالتزام بالإدارة التي تتوخى تحقيق النتائج. وسيصبح تحقيق تلك المهمة أيسر منالا بفضل تحسين بيئة العمل وأمن مكان العمل. وسيتم ترسيخ وتعزيز التزام الموظفين بالقيم الأساسية التي تدعو إليها اليونسكو.

١٣٤ – وسوف تراعي اليونسكو نظام التناوب الإلزامي لجميع الموظفين المهنيين الدوليين بين المقر ومراكز العمل في الميدان من أجل كفالة أفضل تلبية ممكنة لاحتياجات الدول الأعضاء على الصعيد القطري. كما ستولي اليونسكو عناية خاصة للحاجة إلى تحقيق توزيع جغرافي أوسع في استخدام الخبراء الاستشاريين، مع مراعاة التساوي في الكفاءة بين الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الفرديين. وعلاوة على ذلك سوف تُعدّل سياسات الموارد البشرية في اليونسكو لكي تنسجم على نحو أفضل مع إطار الأمم المتحدة الموحد، مما ييسر «التنفيذ على المستوى القطري كما أن تطبيق نظام المعلومات الخاص بالإدارة المتكاملة للموارد البشرية الذي يعرف باسم «نظام تحسين الخدمات المتعلقة بالموظفين» (ستيبس/STEPS) في المقر والميدان سيسهم في تحقيق جميع هذه الأهداف.

١٣٥ – وستواصل اليونسكو مواجهة التحدي المتمثل في تعبئة مستوى كبير من الموارد الخارجة عن الميزانية التي تتيح توسيع نطاق أنشطة المنظمة وتعميقها والارتقاء بها، ولا سيما على الصعيد القطري، إلى جانب مواصلة السعي إلى تأمين مستوى كاف من الموارد لميزانيتها العادية. وستسعى اليونسكو إلى زيادة المساهمات الخارجة عن الميزانية من خلال تعزيز التعاون مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وتحسين تقنيات تعبئة الأموال ومعدلات التطبيق والتنفيذ.

١٣٦ – ويرمي اعتماد **سياسات** جديدة **لإدارة الموارد الخارجة عن الميزانية**، تطبق على نطاق المنظمة بأسرها وتقترن بجدول تفويض للسلطة والمساءلة مناظر لها ويدعمها تدريب يوفر للموظفين، إلى

كفالة برمجة هذه الأموال واستخدامها على نحو يتسق ويتوافق تماماً مع الأولويات التي حددتها الهيئتان الرئاسيتان للبرنامج والميزانية العاديين. وسيستكمل هذا بالرصد الفعال وبرفع التقارير إلى الهيئتين الرئاسيتين. ولكن سيتعين الحفاظ على قدر من المرونة لإتاحة المجال لليونسكو كي تستجيب بأسرع ما يمكن، من خلال الأنشطة الخارجة عن الميزانية، للأوضاع التي لا يمكن التنبؤ بها وللاحتياجات الطارئة في الدول الأعضاء.

١٣٧ - والتركيز على التنفيذ على المستوى القطري وعملية إصلاح الأمم المتحدة وما سيترتب عليها في عدد متزايد من البلدان سيستلزمان كذلك **تبسيط وتنسيق إجراءات التعاون**، واللجوء إلى قاعدة متنوعة لمصادر التمويل، تشمل مصادر التمويل الناشئة مثل آليات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والطرائق المختلفة لتقديم المعونة مثل مقايضة الديون، واعتماد نهوج قطاعية شاملة إزاء البرمجة القطرية، وتوفير الدعم المباشر للميزانية، واعتماد استراتيجيات المساعدة المشتركة. وهذه الطرائق جميعاً ستؤثر حتماً، في نهاية المطاف، في إمكانات وقدرات اليونسكو على اجتذاب الأموال الخارجة عن الميزانية لتنفيذ أنشطة تقع خارج إطار البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة.

١٣٨- وستواصل اليونسكو، في إدارتها للموارد التي عهد بها إليها، تحسين التنسيق الشامل والاتساق العام وكذلك الشفافية والمساءلة على جميع مستويات التخطيط واتخاذ القرار. وستعمل أيضاً على تطبيق ومتابعة البرنامج المعتمد وأنشطة المشروعات بقدر أكبر من الفعالية. وسيؤثر اعتماد **المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام** وتطبيقها بحلول عام ٢٠١٠ على اللوائح والسياسات والإجراءات والنظم المالية. والتغييرات المتوخاة ستتجاوز مجال المحاسبة المباشر وستحسن بقدر أكبر ثقافة الإدارة في المنظمة.

الإطار ١٠

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

في تموز/يوليو ٢٠٠٦ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) لفترات المحاسبة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويتمثل الهدف في تنسيق الإبلاغ المالي داخل منظومة الأمم المتحدة وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية. ويتعين على اليونسكو إذن اتخاذ التدابير اللازمة من أجل الانتقال السلس إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خلال عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تمهيداً لاعتمادها في الوقت المحدد وهو ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. والتقييم الكامل للآثار التي ستترتب على المنظمة نتيجة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيتوقف على الرأي الذي سيبديه فريق منظومة الأمم المتحدة المركزي بشأن مسائل معينة، وعلى تحليل البيانات العديدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وانعكاساتها. وسوف يتعين إدارة عملية تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نحو يتوخى تحقيق إنجازات واضحة في آجال زمنية محددة مع توفير موارد مالية كافية.

وسيتعين القيام بمراجعة شاملة للنظام المالي الراهن وللقواعد والإجراءات المتصلة به وإدخال التغييرات الضرورية لكفالة الاتساق بين المبادئ التي تستند إليها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظم المنظمة ولوائحها.

وفي الوقت الراهن فإن نظام المالية والميزانية (فابس) الذي تستخدمه اليونسكو هو نظام لتخطيط موارد المؤسسات يستند إلى نظام «ساب» (وهو حزمة من البرامجيات والمنتجات النظمية). وسوف يتعين تقييم هذه النظم الحاسوبية وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وإجراء التغييرات اللائمة عند الاقتضاء.

١٣٩- وقد تطرأ خلال الفترة المتوسطة الأجل عدة مخاطر تهدد إنجاز أهداف البرنامج. ويتعين إذن أن تكون **استبانة المخاطر وإدارتها** عنصرين أساسيين **لنهج يقوم قصداً على تقدير المخاطر**، ويشمل ذلك وضع سياسات لإدارة المخاطر. وسيتم إيلاء عناية خاصة لمجال المشتريات الذي تعد فيه المخاطر أكبر بوجه خاص، لا سيما في سياق تطبيق اللامركزية. وبوجه عام، فإن **الإدارة الفعالة للمعارف** ستساعد أيضاً في الحد من المخاطر وإحداث التآزر وتوليد الابتكارات.

الانجازات المنشودة

- مواصلة تطوير مهارات وأدوات وآليات الإدارة المستندة إلى النتائج وتطبيقها على أنشطة اليونسكو، مع الجمع بين الأبعاد الكمية والنوعية والتأثير.
- التنفيذ الكامل لسياسات وأدوات إدارة الموارد البشرية.
- تبسيط وتنسيق إجراءات إدارة الموارد بما يتفق مع معايير ومتطلبات الأمم المتحدة، وعلى نحو يفضي إلى تحسن كبير في الشفافية والمساءلة.
- وضع سياسات وأدوات الإدارة الفعالة للمعرفة.

جيم – ثانياً

الأطراف المعنية والشركاء والشراكات

١٤٠ – سيظل نجاح عمل المنظمة يقتضي إقامة حلقة وصل فعالة بين الأمانة والأطراف الأساسية المعنية بعملها. وتعادل ذلك في الأهمية الجهود المبذولة بصورة مشتركة مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها وصناديقها وهيئاتها – خاصة في ظل مناخ الإصلاح الراهن الذي يؤثر في منظومة الأمم المتحدة بأسرها – وكذلك مع الوكالات والمنظمات الدولية والدولية الحكومية وغير الحكومية الأخرى.

١٤١ – **وليس بوسع اليونسكو أن تحقق أهدافها الطموحة بمفردها.** ومن حسن الحظ أن يكون لديها مجموعة كبيرة ولا مثيل لها من **الأطراف المعنية والشركاء والشبكات** التي تتطلع إلى المشاركة في أنشطتها: شركاء من منظمات حكومية وغير حكومية وهيئات عامة وخاصة تحشد كفاءاتها ومواردها حول هدف مشترك بفضل حضور اليونسكو. إننا هنا إزاء ميزة عظيمة الشأن كفلت نجاح قمم عالمية دعت اليونسكو إلى عقدها ووجدت فيها الحكومات والمجتمع المدني السبيل إلى إقامة حوار بناء. وفي الآونة الأخيرة استطاعت اليونسكو توسيع دائرة تعاونها على نحو يتجاوز الشبكة المكونة من الأطراف التقليدية التي يمكن أن نطلق عليها اسم «أسرة اليونسكو» والتي تضم: اللجان الوطنية، وكراسي اليونسكو الجامعية، والمراكز من الفئة ٢، والأندية والرابطات، واللجان الوطنية للبرامج الدولية الحكومية والشبكات المتخصصة، مثل شبكة مشروع المدارس المنتسبة. وتمتد هذه الدائرة الآن لتشمل أطرافاً فاعلة جديدة وشركاءً إضافيين، من بينهم القطاع الخاص. ومن شأن مثل هذا التنوع في الشركاء وطرائق الشراكة أن يضيف كثيراً إلى مرونة المنظمة. لذلك فإن الأمانة ستسعى، في إطار سياسات تحقيق اللامركزية، إلى تعزيز هذه العناصر الأخرى من «أسرة اليونسكو» على نطاق أوسع كثيراً، بحيث يتسنى استكمال «التدابير البديلة» التي تضاف إلى شبكة مكاتبها ووحداتها اللامركزية بالإسهامات الكبيرة المتوافرة لدى شركائها الموجودين بكثرة في جميع البلدان تقريباً. وبذلك فإن اليونسكو ستزيد فعاليتها وقدرتها على تنفيذ الأنشطة القطرية، وتعزز إشعاعها وتأثيرها ووضوح صورتها على جميع المستويات، وتوسع القاعدة المساندة لها، وتعبئ الموارد، وتحقق التآزر بين كل هذه الجماعات.

١٤٢ – وتتوافر لدى **شبكة اللجان الوطنية لليونسكو** – باعتبارها عنصراً مكوناً لليونسكو ونموذجاً فريداً من نوعه في منظومة الأمم المتحدة – القدرة على تسهيل الاتصال وتعزيز التواصل بين الدول الأعضاء والمجتمعات الثقافية والمهنية في كل بلد من أجل إقامة تحالفات أعرض، فضلاً عن توسيع دائرة إشعاع اليونسكو في كل دولة عضو. وتسهم اللجان الوطنية إسهاماً كبيراً في بلوغ أهداف المنظمة وفي تصميم برامجها وتنفيذها وتسليمها على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني. وستواصل اليونسكو تعزيز القدرات والكفاءات التشغيلية للجان الوطنية والاستعانة بها في تنفيذ البرامج، والاتصالات، وإقامة الشراكات، وتعبئة وإدارة الموارد الخارجة عن الميزانية، فضلاً عن زيادة الربط الشبكي والتعاون فيما بينها من أجل تعزيز أنشطتها. كما ستبذل جهود للاستفادة من خبراتها في عمليات البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة.

١٤٣ – وسيتم أيضاً توثيق التعاون مع **معاهد ومراكز الفئة ٢** التي يعرّفها القرار ٣٣م/٩٠ بأنها كيانات لا تعتبر من الناحية القانونية جزءاً من المنظمة ولكنها ترتبط بها من خلال ترتيبات رسمية يعتمدها المؤتمر العام. وفي الوقت الراهن عيّنت اليونسكو ٣٠ من المراكز والمعاهد لتعمل تحت رعايتها. وتتمتع هذه المراكز بالقدرة على توفير إسهام ملموس في تحقيق أهداف برامج اليونسكو وأولوياتها، على النحو الذي يوسع ويقوي حضور المنظمة وتأثيرها عالمياً. وستُبْذَل جهود ترمي إلى تحقيق المزيد من التآزر بين هذه المراكز والمقر والمكاتب الميدانية واللجان الوطنية. وسيجري نشر المعلومات المتصلة بالكفاءات ونطاق الخبرة وفرص التدريب التي يمكن لهذه المراكز توفيرها، فضلاً عن إدراج هذه المعلومات في سياق التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي. وسيجري استحداث نهوج وآليات محددة لاستغلال الإمكانات الكاملة لمعاهد ومراكز الفئة ٢، وذلك أيضاً بهدف إحداث المزيد من التأثير على المستويين الإقليمي والقطري.

١٤٤ – ويعد تعزيز تفاعل اليونسكو مع **المجتمع المدني**، ولا سيما المنظمات غير الحكومية والأطراف الفاعلة غير التابعة للدولة، الملتزمة بالقيم التي تروج لها اليونسكو، هدفاً مشتركاً لكافة أنشطة البرنامج. وستروج اليونسكو «ثقافة شراكة» حقيقية، وتشجع الشراكات الثلاثية بين المجتمع المدني واللجان الوطنية

والمكاتب الميدانية من أجل بلوغ غاياتها وأهدافها، وذلك وفقاً لما جاء في تقرير كاردوسو بشأن العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وستواصل اليونسكو أيضاً تطوير وتعبئة شبكات البرلمانيين وأندية اليونسكو والمدن والسلطات المحلية من أجل دعم وتعزيز المثل العليا لليونسكو وأولوياتها على المستويين الوطني والمحلي.

١٤٥ – وستعزز اليونسكو أيضاً تعاونها مع **القطاع الخاص** الذي يملك إمكانات كبيرة للإسهام في تحقيق أهداف اليونسكو الاستراتيجية وبلوغ النتائج والإنجازات المنشودة، بفضل ما يقدمه من دعم إداري وتنظيمي وما يوفره من فرص الانتفاع بالتكنولوجيا والابتكار.

الإنجـــازات المنشـــودة

- تعزيز قدرات اللجان الوطنية.
- إشراك اللجان الوطنية بصورة مباشرة في تنفيذ البرنامج.
- إدماج خبرات اللجان الوطنية في عمليات البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة.
- تعبئة الشركاء والشراكات للإسهام في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج اليونسكو.

جيم – ثالثاً

إبراز صورة اليونسكو وإعلام الجمهور

١٤٦ – يؤدي إعلام الجمهور دوراً استراتيجياً هاماً بالنسبة للمنظمة، فهو يشكل أداة لتعريف جمهور أوسع نطاقا برسالة اليونسكو وبأهدافها الشاملة وبالأهداف الاستراتيجية لبرنامجها، ولتعبئة الشراكات من أجل بلوغ هذه الأهداف. وهؤلاء الشركاء، المنتمون إلى كل من القطاع العام والخاص، يمثلون قنوات حيوية لنشر صورة اليونسكو والدعاية لنشاطها.

١٤٧ – وترتكز إمكانية إبراز صورة المنظمة في المقام الأول على أنشطتها وقدرتها على تحويل هذه الأنشطة إلى مشروعات ومنجزات ملموسة. ومضمون البرنامج هو الذي يغذي الاتصال. ولذا فإن أنشطة إعلام الجمهور ينبغي أن ترتبط بأولويات البرنامج ارتباطاً مباشراً. ويجب أن تبين خطة الاتصال المتكاملة الأولويات المتوخاة، والأهداف الإعلامية المنشودة، والجدول الزمني، والموارد التي ينبغي تعبئتها لضمان البرمجة الجيدة والتنفيذ الفعال للأنشطة الإعلامية.

١٤٨ – ولكي تتحول هذه الإمكانية إلى إبراز فعلي لصورة اليونسكو، يجب أن يكون لدى المنظمة أدوات فعالة لإنتاج المعلومات ونشرها. وسواء كان الأمر يتعلق بالمنشورات أو بالمواد الموجهة إلى وسائل الإعلام (الصحافة المطبوعة ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية) أو بتنظيم الأحداث، فإن هذه المنتجات يجب أن تبلغ مستوى رفيعاً من حيث مراعاة المعايير التقنية وجودة المضمون. وهذا الأمر سيحكم به على مصداقية المنظمة. وتمثل بوابة اليونسكو على الانترنيت (unesco.org) في الوقت الحالي أهم هذه الأدوات جميعاً من حيث كمية المعلومات المنشورة وعدد المنتفعين بالموقع، وهو عدد يتزايد باطراد. لذلك ينبغي إيلاء اهتمام خاص لهذه الأداة. وستدمج بوابة اليونسكو على الانترنيت في صفحاتها مواد إعلامية تقليدية (كالمطبوعات ومنتجات الفيديو وغيرها) وتعززها، كي تتحول إلى أداة عمل متعددة الوسائط، وإلى مركز يجري فيه تنظيم المعارف التي تنتجها المنظمة في مجالات اختصاصها، وإتاحة هذه المعارف للجمهور.

١٤٩ – إن الوصول إلى جمهور المنظمة في مختلف الدول الأعضاء أمر حيوي، ولذا يجب تعزيز التعدد اللغوي للمنتجات الإعلامية (البيانات الصحفية، وبوابة شبكة الويب، والمنشورات، والمنتجات السمعية والبصرية). ويتعين على جميع الشركاء، ولا سيما اللجان الوطنية ومختلف الشبكات العاملة على الصعيدين الإقليمي والوطني، الإسهام في هذه الجهود. ويتعين أيضاً أن تمتد مثل هذه التعبئة وذاك الإشعاع على نحو متزايد ليشملا أيضا «أسرة اليونسكو» بمعناها الأوسع نطاقاً. كما أن برامج الإعلام والترويج ستدعم كذلك عمل اليونسكو في جميع البلدان المشاركة في عمليات الأمم المتحدة للبرمجة القطرية المشتركة. ولذلك سوف توجه جهود متزايدة نحو تلك البلدان بغرض إظهار قدرات اليونسكو وإبراز البرامج التي تنفذها بالشراكة مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة.

١٥٠ – ويجب أن ينقل إعلام الجمهور صورة أوضح لليونسكو (ولا سيما من خلال وسائل الإعلام) يمكن قياس تأثيرها عن طريق مؤشرات نوعية وكمية ملائمة.

الميثاق التأسيسي

بيان رسالة اليونسكو:

تسهم اليونسكو، بوصفها وكالة متخصصة تنتمي لمنظومة الأمم المتحدة، في بناء السلام، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وإقامة حوار بين الثقافات، من خلال التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات

الأولوية لافريقيا

الأولوية للمساواة بين الجنسين

الأهداف الشاملة

تأمين التعليم الجيد للجميع والتعلّم مدى الحياة	تسخير المعارف والسياسات العلمية لأغراض التنمية المستدامة	مواجهة التحديات الاجتماعية والأخلاقية المستجدة	تعزيز التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات وثقافة السلام	بناء مجتمعات معرفة استيعابية من خلال المعلومات والاتصال

الأهداف الاستراتيجية للبرنامج

■ تعزيز دور اليونسكو القيادي والتنسيقي العالمي لبرنامج التعليم للجميع ودعم القيادة الوطنية لصالح التعليم للجميع	■ تسخير المعارف العلمية لصالح البيئة وإدارة الموارد الطبيعية	■ تعزيز المبادئ والممارسات والمعايير الأخلاقية ذات الأهمية بالنسبة للتنمية العلمية والتكنولوجية	■ تعزيز إسهام الثقافة في التنمية المستدامة	■ زيادة فرص الانتفاع الشامل بالمعلومات والمعرفة
■ استحداث السياسات والقدرات والأدوات التي تؤمن التعليم الجيد للجميع والتعلم مدى الحياة، وتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة	■ تعزيز السياسات وبناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار	■ تعزيز الروابط بين البحوث والسياسات فيما يخص التحولات الاجتماعية	■ إبراز أهمية التبادل والحوار بين الثقافات في تحقيق التماسك الاجتماعي والمصالحة من أجل تنمية ثقافة السلام	■ تشجيع وسائل الإعلام وبنى المعلومات التعددية والحرة والمستقلة
	■ الإسهام في الاستعداد لمواجهة الكوارث وتخفيف آثارها	■ تشجيع البحوث بشأن القضايا الأخلاقية والاجتماعية الهامة المستجدة	■ حماية التراث الثقافي وتعزيزه على نحو مستدام	

■ تقديم الدعم، من خلال مجالات اختصاص اليونسكو، إلى البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث

الشكل* ٢

سلسلة نتائج اليونسكو